التأويل الفاسد للنصوص وأثره في مسائل الاعتقاد

إعداد
د. رشيد بن حسن محمد علي
الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بكلية الشريعة وأصول الدين
جامعة الملك خالد

المقدمة

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله، فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له... وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً...

أما بعد:

فإن المتأمل بعين البصيرة يدرك ما جناه التأويل الفاسد للنصوص من فساد عريض، واختلاف، وتطاول على مقام نصوص الوحيين بالتحريف والتبديل والتعطيل لمعانيها ودلالاتها، وفتح باب عظيم للطعن فيها وعزلها عن سلطانها، وولاية الآراء الباطلة والشبة الفاسدة على تفاوت أصناف المؤولة حسب الباعث لهم على التأويل، وبحسب قصور أفهامهم ووفورها، وكلما ساء قصد المتأول وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافاً وزيغاً وضلالاً.

فأصل خراب الدين والدنيا كما يقول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: إنما هو من التأويل الذي لم يرده الله ورسوله بكلامه ولا دل عليه أنه أمره[(١)].

قال: (وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط بل سائر أديان الرسل لم تزل على الاستقامة والسداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلا رب العباد... فافتراق أهل الكتابين، وافتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، إنما أوجبه التأويل، وإنما أريقت دماء المسلمين يوم الجمل وصفين والحرّة، وفتنة ابن الزبير، وهلم جراً بالتأويل، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية من باب التأويل، فما امتحن الإسلام بمحنة قط إلا وسببها التأويل... وهل فتح باب التأويل إلا معاندة ومناقضة لحكم الله في تعليمه عباده البيان الذي امتنَّ الله في كتابه على الإنسان بتعليمه إياه، فالتأويل بالألغاز والأحاجي والأغلوطات أولى منه بالبيان والتبيين... ولو ذهبنا نستوعب ما جناه التأويل على الدنيا والدين، وما نال الأمم قديماً وحديثاً بسببه من الفساد لاستدعى ذلك عدة أسفار، والله المستعان)[(٢)].

ومن أعظم ما أوقع القوم فيما وقعوا فيه من التأويلات الباطلة توهم تعارض الأدلة العقلية الصريحة والنقلية الصحيحة، وما ذاك إلا بسبب ما أصّلوه من تقديم ما زعموه أدلة عقلية ركبوها من أقيسة منطقية على ما ثبت من الأدلة النقلية اللفظية، فإذا تعارضت الأدلة النقلية والقواطع العقلية المزعومة قدموا القواطع العقلية الموزونة بمنطق اليونان وفلسفتهم. (فسموا النور الذي أنزله الله عَزَّوَجَلَّ على رسوله ﷺ تفصيل كل شيء، وتبياناً لكل شيء، ولم يفرط فيه من شيء، وبيان النبيّ ﷺ من جوامع كلمه التي اختصه الله بها، سموا ذلك كله: آحاداً ظنية لا تفيد اليقين، وسموا زخارف

(١) إعلام الموقعين (٤/٢٥٠).
(٢) إعلام الموقعين (٤/٢٥١ ـ ٢٥٤) بتصرف.

أذهانهم ووساوس شيطانهم: قواطع عقلية، لا والله ما هي إلا خيالات وهمية ووساوس شيطانية هي من الدين بريئة، وعن الحق أجنبية، توجب الحيرة، وتعقب الحسرة، كثيرة المباني قليلة المعاني، كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً، ويا ليته إذا جاءه لم يجده شيئاً، لكن وجده السم النقيع، والداء العضال، فخاخ هلكة نصبها الأعداء لاصطياد الأغبياء، وخدعة ماكر في صورة ناصح)[١].

ولأجل هذا وغيره، رأيت أن أسهم مع من سبقني بالفضل في الوقوف على بيان حقيقة التأويل وبيان أقسامه، وأسبابه وآثاره وما جناه على الإسلام وأهله، مستمداً من الله العون والتوفيق ومستلهماً منه الرشد والسداد.

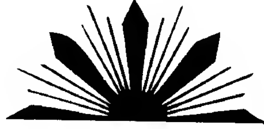

(١) معارج القبول (١/١٧٠).

(خطة البحث)

المقدمة: وتتضمن أهمية الموضوع وسبب اختياره.

المبحث الأول: (بيان حقيقة التأويل):

* التأويل في اللغة والاصطلاح.

أولاً: التأويل في اللغة.

ثانياً: التأويل في الاصطلاح.

أ - معناه في اصطلاح المتقدمين.

ب - معناه في اصطلاح المتأخرين.

المبحث الثاني: (أقسام التأويل):

القسم الأول: التأويل الصحيح وشروطه.

القسم الثاني: التأويل الفاسد وأنواعه وسماته.

المبحث الثالث: (أسباب التأويل):

- أسبابه العامة.
- أسبابه عند الخوارج.
- أسبابه عند الرافضة.
- أسبابه عند الصوفية.
- أسبابه عند الفلاسفة.
- أسبابه عند المتكلمين.

- أسبابه عند الأصوليين.
- أسباب قبول التأويل.

المبحث الرابع: (أثر التأويل الفاسد):

- أثر التأويل الفاسد على الدين وأهله.
- أثره في هدم أصول الإيمان والإسلام.
- أثره على اليهود والنصارى.
- أثره في الحوادث التي وقعت بعد موت النبيّ ﷺ.
- أثره في ظهور الفرق الإسلامية.
- جنايته على المتكلمين.

الخاتمـة.

المصادر والمراجع.

المبحث الأول:

بيان حقيقة التأويـــل

التأويل في اللغة والاصطلاح:

أولاً: التأويل في اللغة:

بالرجوع إلى المعاجم اللغوية نجد أن مادة التأويل تدور على معانٍ هي:

١ ـ **الإصلاح**: قال أبو العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ): (أصله من الإصلاح، يقال: آله يؤوله أولاً، إذا أصلحه)[١]، ووافقه على ذلك أبو إسحاق الفارابي اللغوي (ت ٣٥٠هـ)[٢]، والأزهري (ت ٣٧٠هـ)[٣]، وابن فارس (ت ٣٩٥)[٤].

٢ ـ **العودة والرجوع**: ويتعدى بإلى أو بعن، أو يكون لازماً، قال ابن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ): (آل الرجل عن الشيء ارتد عنه)[٥]، ونقل الأزهري عن ثعلب عن ابن الأعرابي قوله: (الأول الرجوع)[٦]، وقال

(١) الكامل (٣/١٠٩).
(٢) ديوان الأدب (٤/١٩٩).
(٣) تهذيب اللغة (١٥/٤٣٧).
(٤) معجم مقاييس اللغة (١/١٦٠).
(٥) جمهرة اللغة (٣/٤٨٢).
(٦) تهذيب اللغة (١٥/٤٣٧).

ابن فارس: (قال يعقوب: يقال: أول الحكم إلى أهله، أي: أرجعه ورده إليهم)[1].

٣ ـ **العاقبة**: ذكره الفراء (ت ٢٠٧هـ)[2].

٤ ـ **الخثور**: قال ابن فارس: (قال الخليل: آل اللبن يؤول أولاً، وأوولاً خثر)[3]، وهذا المعنى له صلة بمعنى الرجوع، قال الراغب (ت ٥٠٢هـ): (وآل اللبن يؤول إذا خثر، كأنه رجوع إلى نقصان؛ لقولهم في الشيء الناقص: راجع)[4].

٥ ـ **التفسير**: قال ابن جرير (ت ٣١٠هـ): (وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير، والمرجع والمصير)[5]، وقال الجوهري (ت ٣٩٣هـ): (التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أولته وتأولته بمعنى)[6]، وقال الراغب الأصفهاني: (والتفسير قد يقال فيما يختص بمفردات الألفاظ وغريبها، وفيما يختص بالتأويل ولهذا يقال: تفسير الرؤيا وتأويلها)[7].

❑ ثانياً: التأويل في الاصطلاح:

أ ـ معناه في اصطلاح المتقدمين:

يطلق التأويل في اصطلاح المتقدمين على معنيين:

أحدهما: تفسير اللفظ وبيان معناه وهذا كثير في استعمال السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من القرون المفضلة، ومثاله ما عمد إليه

(١) معجم مقاييس اللغة (١/١٦٠).
(٢) معاني القرآن (١/٣٨٠).
(٣) معجم مقاييس اللغة (١/١٦٠).
(٤) المفردات ص٣٠.
(٥) جامع البيان. ت شاكر (٣/١٢٣).
(٦) الصحاح (٤/١٦٢٧).
(٧) المفردات (٣٨٠).

ابن جرير الطبري حيث استخدم التأويل بمعنى التفسير والبيان، فتراه يصدر كل آية بقوله: (القول في تأويل قوله تعالى)، ثم يذكر ما قيل في تفسيرها، وهو في تفسيره أكثر من أن يحصر.

الثاني: الحقيقة التي يؤول إليها الكلام. والمراد وقوع المخبر به إذا كان الكلام خبراً، أو امتثال ما دل عليه الكلام وإيقاع المطلوب إذا كان الكلام طلباً. ومنه قول عائشة رضي الله عنها: (كان النبي ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «سبحانك اللَّهم ربنا وبحمدك اللَّهم اغفر لي» يتأول القرآن)[1]، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: (يتأول القرآن: يجعل ما أمر به من التسبيح والتحميد والاستغفار في أشرف الأوقات والأحوال)[2].

وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله: (وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان:

أحدهما: تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقارباً أو مترادفاً، وهذا ـ والله أعلم ـ هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومحمد بن جرير يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله: كذا وكذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية ونحو ذلك مراده التفسير.

والمعنى الثاني: في لفظ السلف... هو نفس المراد بالكلام، فإن الكلام إن كان طلباً كان تأويله نفس الفعل المطلوب، وإن كان خبراً كان تأويله نفس الشيء المخبر به)[3].

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح: كتاب الأذان، باب التسبيح والدعاء في السجود (٢/٢٩٩) رقم (٨١٧)؛ ومسلم في صحيحه: كتاب الصلاة، باب ما يقال في الركوع والسجود (١/٣٥٠) رقم (٤٨٤).

(٢) فتح الباري (٨/٧٣٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/٢٨٨ ـ ٢٨٩).

ب ـ معناه في اصطلاح المتأخرين:

جاء في البرهان للجويني (ت ٤٧٨ هـ): (التأويل هو رد الظاهر إلى ما عليه مآله في دعوى المؤول)[١].

وفي المستصفى للغزالي (ت ٥٠٥ هـ): (التأويل هو عبارة عن احتمال يعضده دليل يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل عليه الظاهر)[٢].

وعند الآمدي (ت ٦٣١ هـ): (التأويل هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه مع احتماله له بدليل يعضده)[٣].

وقال ابن منظور (ت ٧١١هـ): (والمراد بالتأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ)[٤].

وعند الطوفي (ت ٧١٦هـ): (التأويل هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحاً)[٥].

قال ابن القيم (ت ٧٥١): (وأما المعتزلة والجهمية وغيرهم من فرق المتكلمين فمرادهم بالتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره، وهذا هو الشائع في عرف المتأخرين من أهل الأصول والفقه، ولهذا يقولون: التأويل على خلاف الأصل، والتأويل يحتاج إلى دليل)[٦].

ونحن إذا تأملنا ما اصطلح عليه المتأخرون من تعريف التأويل وجدناه

---

(١) البرهان في أصول الفقه (٥١١/١).
(٢) المستصفى (٣٨٧/١).
(٣) الإحكام (٥٨٠/٣).
(٤) لسان العرب (٣٣/١١).
(٥) شرح مختصر الروضة (٥٦١/١).
(٦) الصواعق المرسلة (١٧٨/١).

حادثاً لم يكن مما أثر عن السلف والمتقدمين، بل قد يقال: إن العرب لا تفقه من كلامها هذا المعنى.

فإن قيل: إن في مصادر اللغة ما يعرف التأويل بأنه صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى المرجوح لدليل يقترن به، أشار إلى ذلك ابن منظور وابن الأثير وغيرهما فكيف يقال: إن العرب لا تفقه من كلامها هذا المعنى؟

والجواب كما يقول أحد الباحثين: (إن هذا المعنى دخل إلى معاجم اللغة العربية المتأخرة نقلاً عن استعمالات الفقهاء والأصوليين لا نقلاً عن كلام العرب الذي يحتج به، ويدل على صحة هذا القول أن معاجم اللغة العربية المتقدمة أمثال تهذيب اللغة للأزهري، ومقاييس اللغة لابن فارس، وهما مما دوِّن في القرن الرابع الهجري لم يشيرا إلى هذا المعنى الذي ذكره الفقهاء والأصوليون مما يدل على أنه معنى اصطلاحي خاص بهم فلا يجوز حمل ألفاظ القرآن عليه.

وعلى فرض أن هذا التأويل في لغة العرب هو هذا المعنى الذي أورده الأصوليون، فإن المؤولين للنصوص لم يلتزموا بالشروط التي وضعها الأصوليون لجواز التأويل... ولذا، فإن صنيعهم لا يخرج تأويلهم عن التحريف)[1].

(١) من بحث للدكتور عمر الأشقر بعنوان: التأويل، خطورته وآثاره. ص٣.

المبحث الثاني:

أقســـام التأويل

ينقسم التأويل إلى قسمين:

☐ القسم الأول: التأويل الصحيح:

وهو التأويل الموافق لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنَّة وإلى هذا أشار ابن القيم بقوله: (فالتأويل الذي يوافق ما دلت عليه النصوص وجاءت به السنة ويطابقها هو التأويل الصحيح)[1].

وهذا التأويل محمود غير مذموم ويصدق هذا النوع على ما جاء في عرف المتقدمين، وعلى ما جاء في عرف المتأخرين موافقاً لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

شروط التأويل الصحيح وضوابطه:

١ ـ أن يكون التأويل في إطاره ومجاله المحدد:

يتضح ذلك إذا علمنا أن النصوص الشرعية تنقسم إلى ثلاثة أقسام من حيث قبول التأويل وعدم قبوله:

أ ـ ما هو نص في مراد المتكلم ولا يحتمل غيره، فهذا يمتنع دخول

(١) الصواعق المرسلة (١/١٨٧).

التأويل فيه قال ابن القيم: (وتحميله التأويل كذب ظاهر على المتكلم، وهذا شأن عامة نصوص القرآن الصريحة في معناها، كنصوص آيات الصفات، وأن الله مكلم متكلم آمر، ناه، قائل، مخبر، موحي، حاكم، واعد، موعد، منبئ، هاد، داع إلى دار السلام فوق عباده، عليٌّ على كل شيء مستوٍ على عرشه...

فهذا القسم إن سلط التأويل عليه، عاد الشرع كله متأولاً لأنه أظهر أقسام القرآن ثبوتاً، وأكثرها وروداً، ودلالة القرآن عليه متنوعة غاية التنوع فقبول ما سواه للتأويل أقرب من قبوله بكثير)[1].

ب ـ ما هو ظاهر في مراد المتكلم، ولكنه يقبل التأويل قال ابن القيم: (فهذا ينظر في وروده، فإن اطرد استعماله على وجه واحد استحال تأويله بما يخالف ظاهره، لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء نادراً خارجاً عن نظائره منفرداً عنها فيؤول حتى يرد إلى نظائره، وتأويل هذا غير ممتنع؛ لأنه إذا عرف من عادة المتكلم باطراد كلامه في توارد استعماله معنى ألفه المخاطب، فإذا جاء موضع يخالفه رد السامع بما عهد من عرف المخاطب إلى عادته المطردة، هذا هو المعقول في الأذهان والفطر وعند كافة العقلاء)[2].

ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [الفرقان: ٥٩]، حيث اطرد في جميع موارده من أولها إلى أخرها على هذا اللفظ فتأويله باستولى باطل. والأمثلة لذلك كثيرة[3].

ج ـ ما ليس بنص ولا ظاهر في المراد بل هو مجمل يحتاج إلى بيان

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٨٢ ـ ٣٨٤) بتصرف.
(٢) الصواعق المرسلة (١/٣٨٤ ـ ٣٨٥).
(٣) انظر: الصواعق المرسلة (١/٣٨٦ ـ ٣٨٨).

فهذا لا يجوز تأويله أيضاً إلا بالخطاب الذي يبينه، وقد يكون بيانه معه، وقد يكون منفصلاً عنه، ومثال الذي بيانه معه قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤]، حيث جاء المصدر المؤكد ليرفع توهم صرف معنى «كلم» إلى معنى آخر.

ومثال الذي جاء بيانه منفصلاً عنه في نص آخر قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةٖ مُّبَٰرَكَةٍۚ﴾ [الدخان: ٣]، حيث جاء بيان ماهية الليلة ومقدار بركتها في سورة أخرى حيث قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ ۝٢ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ۝٣﴾ [القدر: ١ ـ ٣].

وقد يكون له عدة معان وليس معه ما يبين مراد المتكلم، قال ابن القيم: (فهذا للتأويل فيه مجال واسع)[(١)] ثم قال: (وليس في كلام الله ورسوله من هذا النوع شيء من الجمل المركبة، وإن وقع في الحروف المفتتح بها السور)[(٢)].

٢ ـ بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي تأوله في ذلك التركيب الذي وقع فيه، وإلا كان كاذباً على اللغة، منشئاً وضعاً من عنده، فإن اللفظ قد لا يحتمل ذلك المعنى لغة، وقد يحتمله لغة، ولكن لا يحتمله في ذلك التركيب الخاص، ومثال ذلك تأويل قوله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٖ ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] بأنه أقبل على خلقه فهذا إنشاء منهم لوضع لفظ: ﴿ٱسۡتَوَىٰ﴾ على «أقبل على خلقه» وهذا لم يقله أحد من أهل اللغة، وكذلك تأويلهم الاستواء بالاستيلاء فإن هذا لا تعرفه العرب من لغاتها، ولو احتمل ذلك لم يحتمله هذا التركيب[(٣)].

وقد ذكر ابن القيم بطلان هذا التأويل من أكثر من أربعين وجهاً[(٤)].

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٨٩).
(٢) الصواعق المرسلة (١/٣٨٩).
(٣) انظر: الصواعق المرسلة (١/٣٨٩ ـ ٣٩٢)، وجناية التأويل الفاسد ص١٥ ـ ١٦.
(٤) انظر: مختصر الصواعق المرسلة (٢/١٢٦ ـ ١٥٢).

٣ ـ إقامة الدليل الصارف للفظ عن حقيقته وظاهره، إذ الأصل في الكلام هو الحقيقة والظاهر، فلا يجوز العدول عنه إلا بدليل صارف أقوى منه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (والمتأول عليه وظيفتان: بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر)(١).

وقال ابن القيم: (فمن عرف مراد المتكلم بدليل من الأدلة وجب اتباع مراده، والألفاظ لم تقصد لذواتها، وإنما هي أدلة يستدل بها على مراد المتكلم، فإذا ظهر مراده ووضح بأي طريق كان عمل بمقتضاه)(٢).

٤ ـ الجواب عن المعارض، فإن مدعي الحقيقة قد أقام الدليل العقلي والسمعي على إرادة الحقيقة يقول ابن القيم: (أما السمعي فلا يمكنك المكابرة معه، وأما العقلي فمن وجهين عام وخاص، فالعام: الدليل الدال على كمال علم المتكلم، وكمال بيانه، وكمال نصحه. والدليل العقلي على ذلك أقوى من الشبه الخيالية التي يستدل بها النفاة بكثير، فإن جاز مخالفة هذا الدليل القاطع فمخالفة تلك الشبه الخيالية أولى بالجواز، وإن لم تجز مخالفة تلك الشبه فامتناع مخالفة الدليل القاطع أولى. وأما الخاص: فإن كل صفة وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله فهي صفة كمال قطعاً فلا يجوز تعطيل صفات كماله وتأويلها بما يبطل حقائقها)(٣).

٥ ـ أن لا يعود التأويل على أصل النص الشرعي بالإبطال، وذلك كتأويلهم قول الله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] بقولهم: وجاء أمر ربك؛ وذلك أن الآية جاءت نصاً صريحاً في مجيء الله جل جلاله وهو مجيء يليق بجلاله وعظمته، فتأويله بمجيء غيره بلا دليل إبطال لهذا النص الشرعي الصريح.

(١) مجموع الفتاوى (٢٨٨/١٣).
(٢) إعلام الموقعين (٢١٨/١).
(٣) الصواعق المرسلة (٢٩٣/١).

٦ ـ أن يكون المعنى المصروف إليه عن ظاهره مما تجوز نسبته إلى الشارع؛ لأن المتأول يخبر عن مراد الشارع، وهو في ذلك إما صادق وإما كاذب، إذ التأويل كما قال ابن القيم: (إخبار بمراد المتكلم، لا إنشاء)[١]، ونحن إذا تأملنا وجدنا كثيراً مما وقع فيه المؤولة هو من محض الافتراء على الشارع والكذب على الله ورسوله.

❑ القسم الثاني: التأويل الفاسد:

وهو التأويل المخالف للتأويل الصحيح فكل صرف للكلام عن ظاهره بلا دليل فهو تأويل فاسد مردود قال ابن القيم: (والتأويل الذي يخالف ما دلت عليه النصوص وما جاءت به السنة هو التأويل الفاسد)[٢].

وهو في حقيقته تحريف وعدول بالكلام عن وجهه وصوابه إلى غيره، سواء كان ذلك في اللفظ أو في المعنى، ولا يوجد هذا إلا عند المتأخرين كما نص على ذلك ابن تيمية حيث قال: (ويراد بلفظ التأويل: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح، وهذا لا يوجد الخطاب به إلا في اصطلاح المتأخرين)[٣].

قال: (وكان السلف ينكرون التأويلات التي تخرج الكلام عن مراد الله ورسوله، التي هي من نوع تحريف الكلم عن مواضعه)[٤].

وقال في موضع آخر: (وتسمية هذا تأويلاً لم يكن في عرف السلف، وإنما سمى هذا وحده تأويلا طائفة من المتأخرين الخائضين في الفقه وأصوله والكلام، وظن هؤلاء أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] يراد به هذا المعنى ثم صاروا في هذا التأويل على طريقين: قوم

---

(١) الصواعق المرسلة (٢٠٢/١).
(٢) الصواعق المرسلة (١٨٧/١).
(٣) الصفدية (٢٩١/١).
(٤) الصفدية (٢٩١/١).

يقولون: إنه لا يعلمه إلا الله. وقوم يقولون: إن الراسخين في العلم يعلمونه وكلا الطائفتين مخطئة. فإن هذا التأويل في كثير من المواضع أو أكثرها وعامتها من باب تحريف الكلم عن مواضعه، من جنس تأويلات القرامطة الباطنية، وهذا هو التأويل الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذمه، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض ورموا في آثارهم بالشهب)[١].

أنواع التأويل الباطل:

بيَّن ابن القيم رحمه الله أنواع التأويل الباطل بما لا مزيد عليه في الوضوح والبيان، فذكر أنه عشرة أنواع وإليك خلاصتها:

الأول: ما لم يحتمله اللفظ بوضعه كتأويل قوله ﷺ: «حتى يضع رب العزة عليها رجله»[٢]، بأن الرجل جماعة من الناس؛ فإن هذا لا يعرف في شيء من لغة العرب البتة.

الثاني: ما لم يحتمله اللفظ ببنيته الخاصة من تثنية أو جمع، وإن احتمله مفرداً كتأويل قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بالقدرة.

الثالث: ما لم يحتمله سياقه وتركيبه، وإن احتمله في غير ذلك السياق. كتأويل قوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، بأن إتيان الرب إتيان بعض آياته التي هي أمره، وهذا يأباه السياق كل الإباء، فإنه يمتنع حمله على ذلك، مع التقسيم والترديد والتنويع.

(١) مجموع الفتاوى (٤/٦٩).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح: كتاب التفسير، باب ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (٨/٥٩٥) رقم (٤٨٥٠) عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «حتى يضع رجله فتقول قط قط»، ومسلم في صحيحه: كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب النار يدخلها الجبارون (٤/٢١٨٧) رقم (٢٨٤٨) عن أنس مرفوعاً بلفظ: «حتى يضع فيها رب العزة تبارك وتعالى قدمه».

الرابع: ما لم يؤلف استعماله في ذلك المعنى في لغة المخاطب، وإن ألف في الاصطلاح الحادث، وهذا موضع زلّت فيه أقدام كثير من الناس، وضلّت فيه أفهامهم، حيث تأولوا كثيراً من ألفاظ النصوص بما لم يؤلف استعمال اللفظ له في لغة العرب البتة، وإن كان معهوداً في اصطلاح المتأخرين، وهذا مما ينبغي التنبه له فإنه حصل بسببه من الكذب على الله ورسوله ما حصل.

كما تأولت طائفة قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَفَلَ﴾ [الأنعام: ٧٦] بالحركة، وقالوا: استدل بحركته على بطلان ربوبيته. ولا يعرف في اللغة التي نزل بها القرآن أن الأفول هو الحركة البتة في موضع واحد.

الخامس: ما ألف استعماله في ذلك المعنى لكن في غير التركيب الذي ورد به النص فيحمله المتأول في هذا التركيب الذي لا يحتمله على مجيئه في تركيب آخر يحتمله، وهذا من أقبح الغلط والتلبيس، كتأويل اليدين في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] بالنعمة، ولا ريب أن العرب تقول: لفلان عندي يد، وقال عروة بن مسعود للصديق: «لولا يد لك عندي لم أجزك بها لأجبتك»[١]، ولكن وقوع اليد في هذا التركيب الذي أضاف سبحانه فيه الفعل إلى نفسه ثم تعدى الفعل إلى اليد بالباء التي هي نظير: كتبت بالقلم، وهي اليد، وجعل ذلك خاصة خص بها صفيه آدم دون البشر، كما خص المسيح بأنه نفخ فيه من روحه، وخص موسى بأنه كلمه بلا واسطة، فهذا مما يحيل تأويل اليد في النص بالنعمة، وإن كانت في تركيب آخر تصلح لذلك. فلا يلزم من صلاحية اللفظ لمعنى ما في تركيب صلاحيته له في كل تركيب.

السادس: اللفظ الذي اطرد استعماله في معنى هو ظاهر فيه ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول أو عهد استعماله فيه نادراً فتأويله حيث ورد وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل فإنه يكون تلبيساً وتدليساً

---

(١) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح: كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد (٥/٣٣٠) رقم (٢٧٣١، ٢٧٣٢).

يناقض البيان، والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به، لئلا يسبق فهمه إلى معناه المألوف، ومن تأمل لغة القوم، وكمال هذه اللغة، وحكمة واضعها تبين له صحة ذلك.

وأما إنهم يأتون إلى لفظ له معنى قد ألف استعماله فيه فيخرجونه عن معناه ويطردون استعماله في غيره مع تأكيده بقرائن تدل على أنهم أرادوا معناه الأصلي، فهذا من أمحل المحال مثال قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقوله ﷺ: **«ما منكم إلا من سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان يترجم له ولا حاجب يحجبه»**[(١)]، وقوله ﷺ: **«إنكم ترون ربكم عياناً»**[(٢)]، وهذا شأن أكثر نصوص الصفات إذا تأملها من شرح الله صدره لقبولها وفرح بما أنزل على الرسول منها يراها قد حفت من القرائن والمؤكدات بما ينفي عنها تأويل المتأول.

السابع: كل تأويل يعود على أصل النص بالإبطال فهو باطل. كتأويل قوله ﷺ: **«إيما امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل»**[(٣)]

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه بشرح الفتح: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾﴾ (٤٢٣/١٣) رقم (٧٤٤٣) عن عدي بن حاتم مرفوعاً. ومسلم في صحيحه: كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة (٧٠٣/٢) رقم (٦٧) عن عدي مرفوعاً، والإمام أحمد في المسند (٢٥٦/٤، ٣٧٧).

(٢) خرجه البخاري في صحيحه بشرح الفتح: كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ ﴿٢٣﴾﴾ (٤١٩/١٣) رقم (٧٤٣٥) عن جرير بن عبدالله مرفوعاً. ومسلم في صحيحه: كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر (٤٣٩/١) رقم (٦٣٣) عن جرير مرفوعاً.

(٣) رواه أبو داود في سننه: كتاب النكاح، باب في الولي (٥٦٦/٢ ـ ٥٦٨) رقم (٢٠٨٣) عن عائشة مرفوعاً؛ والترمذي في أبواب النكاح: باب ما جاء لا نكاح إلا بولي، (٤٠٧/٣) رقم (١١٠٢)، قال الترمذي: هذا حديث حسن؛ والإمام أحمد في المسند (٦٦/٦)، وصححه الألباني في إرواء الغليل (٢٤٣/٦).

بحمله على الأمة، فإن هذا التأويل مع شدة مخالفته لظاهر اللفظ يرجع على أصل النص بالإبطال وهو قوله: «**فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها**»، ومهر الأمة إنما هو للسيد، فقالوا: نحمله على المكاتبة، وهذا يرجع على أصل النص بالإبطال من وجه آخر فإنه أتى فيه بـ «أي» الشرطية التي هي من أدوات العموم وأكدها بـ «ما» المقتضية تأكيد العموم وأتى بالنكرة في سياق الشرط وهي تقتضي العموم، وعلق بطلان النكاح بالوصف المناسب له المقتضي لوجود الحكم بوجوده وهو نكاحها نفسها، ونبه على العلة المقتضية للبطلان وهي افتياتها على وليها، وأكد الحكم بالبطلان مرة بعد مرة ثلاث مرات فحمله على صورة لا تقع في العالم إلا نادراً يرجع على مقصود النص بالإبطال وأنت إذا تأملت عامة تأويلات الجهمية رأيتها من هذا الجنس بل أشنع.

الثامن: تأويل اللفظ الذي له معنى ظاهر لا يفهم منه عند إطلاقه سواه، بالمعنى الخفي الذي لا يطلع عليه إلا أفراده من أهل النظر والكلام، كتأويل لفظ الأحد - الذي يفهمه الخاصة والعامة - بالذات المجردة عن الصفات التي لا يكون فيها معنيين بوجه ما، فإن هذا لو أمكن ثبوته في الخارج لم يعرف إلا بعد مقدمات طويلة صعبة جداً فكيف وهو محال في الخارج وإنما يفرضه الذهن فرضاً، ثم يستدل على وجوده الخارجي. فيستحيل وضع اللفظ المشهور عند كل أحد لهذا المعنى الذي هو في غاية الخفاء، وستمر بك نظائره إن شاء الله تعالى.

التاسع: التأويل الذي يوجب تعطيل المعنى الذي هو في غاية العلو، والشرف، ويحطه إلى معنى دونه بمراتب كثيرة، وهو شبيه بعزل سلطان عن ملكه وتوليته مرتبة دون الملك بكثير، مثاله: تأويل الجهمية قوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٨]. وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠].

ونظائره بأنها فوقية الشرف، كقولهم: الدرهم فوق الفلس، والدينار فوق الدرهم.

فتأمل تعطيل المتأولين حقيقة الفوقية المطلقة التي هي من خصائص الربوبية وهي المستلزمة لعظمة الرب جل جلاله وحطها إلى كون قدره فوق قدر بني آدم وأنه أشرف منهم.

العاشر: تأويل اللفظ بمعنى لم يدل عليه دليل من السياق ولا معه قرينة تقتضيه، فإن هذا لا يقصده المبين الهادي بكلامه إذ لو قصده لحف بالكلام قرائن تدل على المعنى المخالف لظاهره حتى لا يوقع السامع في اللبس والخطأ فإن الله سبحانه أنزل كلامه بياناً وهدى، فإذا أراد به خلاف ظاهره ولم تحف به قرائن تدل على المعنى الذي يتبادر غيره إلى فهم كل أحد، لم يكن بياناً ولا هدى[1].

سمات التأويل الفاسد وأهله:

يدرك المتبصر في واقع أهل هذا التأويل جملة من السمات الظاهرة المميزة لهم ومن أهمها:

١ ـ الحيرة والشك والاضطراب حيث لا قانون يحكم آراءهم، ولا ضوابط واضحة المعالم يمكنهم بها التفريق بين ما يسوغ تأويله وما لا يسوغ، ولهذا عقد ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ فصلاً مطولاً عنون له بقوله: «الفصل السادس: في تعجيز المتأولين عن تحقيق الفرق بين ما يسوغ تأويله من آيات الصفات وأحاديثها وما لا يسوغ»[2]. وبيّن رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنهم من أشد الناس اضطراباً لا تثبت لهم قدم في الفرق بين ما يتأول وما لا يتأول[3].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم، وصراط مستقيم في النصوص، لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/١٨٧ ـ ٢٠١) بتصرف.

(٢) الصواعق المرسلة (١/٢٢٠).

(٣) الصواعق المرسلة (٢/٤١٨).

النصوص التي تحتاج إلى تأويل والتي لا تحتاج إليه إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب)[1].

٢ ـ التفرق والاختلاف الموجب للتعادي، ومن تأمل حال السالكين من أهل هذه التأويلات الباطلة يجد أنهم من أكثر الناس افتراقاً واختلافاً وتعادياً، وفي هذا يقول ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إذا تأمل المتأمل فساد العالم، وما وقع فيه من التفرق والاختلاف وما دفع إليه أهل الإسلام وجده ناشئاً من جهة التأويلات المختلفة المستعملة في آيات القرآن وأخبار الرسول صلوات الله وسلامه عليه التي تعلق بها المختلفون على اختلاف أصنافهم في أصول الدين وفروعه، فإنها أوجبت ما أوجبت من التباين والتحارب وتفرق الكلمة، وتشتت الأهواء، وتصدع الشمل، وانقطاع الحبل وفساد ذات البين حتى صار يكفر ويلعن بعضهم بعضاً، وترى طوائف منهم تسفك دماء الآخرين، وتستحل منهم أنفسهم وحرمهم وأموالهم ما هو أعظم مما يرصدهم به أهل دار الحرب من المنابذين لهم)[2].

٣ ـ التناقض البيِّن حتى إنك لتقف على كلام لأحدهم في مسألة من المسائل فتراه وقد نقض آخره أوله، ومن ذلك أيضاً أنك تراهم يثبتون أموراً هي حق، ثم يقولون ما يستلزم نفيها فيجمعون بين النقيضين، شعروا بذلك أم لم يشعروا، وهذا هو الشأن في حال من أعرض عن منهج السلف وحاد عن طريق الحق وأهله يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فكل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية، فإنه لا بد أن يضل ويتناقض ويبقى في الجهل المركب أو البسيط)[3].

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٤٠).
(٢) الصواعق المرسلة (١/٣٤٨ ـ ٣٤٩).
(٣) درء تعارض العقل والنقل (٥/٣٥٦)؛ وانظر: في هذه السمات أيضاً: جناية التأويل الفاسد ص١٩ ـ ٢١.

المبحث الثالث:

أســـباب التأويل

أسبابه العامة:

للتأويل الفاسد بواعث وأسباب من أهمها ما يأتي:

١ ـ الجهل وسواء كان الجهل البسيط الذي يعني عدم العلم، أو المركب الذي هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه، أو هو: تصور الشيء على غير ماهيته[١]، والجاهل المركب يجهل الحق ويجهل جهله به[٢]، فإذا انضاف إلى ذلك التعصب استحكم الداء وأقفل القلب كما قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

أم كيف يشعر تائه بمصابه ... والقلب قد جعلت له قفلان
قفل من الجهل المركب فوقه ... قفل التعصب كيف ينفتحان[٣]

وإنما يقوي تلبيس إبليس ـ كما يقول ابن الجوزي ـ على قدر قوة الجهل[٤]، ومن تأمل مقولات أهل التأويل الفاسد وجدهم يجمعون بين الجهل بطريقة السلف وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف. فكذبوا

(١) انظر: في تعريف الجهل المعجم الفلسفي (٤٢٢/١).
(٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (١٢٥/١).
(٣) توضيح المقاصد (٥٠٥/١).
(٤) تلبيس إبليس ص٣٨٨.

على السلف وضلوا بتصويبهم طريقة الخلف، ومن آفاتهم: تعرضهم لما لا ينفع الخوض فيه جهلاً بعواقبه ومآلاته، ولا يهولن المطلع ما يقف عليه عندهم من سرد الحجج والتأويلات والتطويل بالمقالات الكلامية؛ فإنها ليست علماً في الحقيقة بل هي جهالات تحجب عن حقيقة المتابعة وقد قيل: (العلم بالكلام هو الجهل، والجهل بالكلام هو العلم)(١)، قال ابن أبي العز الحنفي: (أراد بالجهل به عدم اعتقاد صحته فإن ذلك علم نافع، أو أراد الإعراض عنه، أو ترك الالتفات إلى اعتباره فإن ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا الاعتبار، والله أعلم)(٢).

٢ ـ الاستجابة لداعي الهوى ونوازع الشهوات ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وداعي الهوى من أعظم عوائق الاتباع ومن أعظم موارد الهلاك والزيغ والضلال، وأهل الأهواء هم أعداء العلم وأهله، يطمسون الحقائق ويحاربون الحق وأهله.

يقول الله تعالى لنبيه محمد ﷺ: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٩﴾﴾ [الجاثية: ١٨، ١٩] يقول ابن القيم رحمه الله: (فقسم الأمر بين الشريعة التي جعله هو سبحانه عليها، وأوحى إليه العمل بها، وأمر الأمة بها، وبين اتباع أهواء الذين لا يعلمون فأمر بالأول ونهى عن الثاني)(٣).

ومن دوافع الهوى والشهوات يقع من يقع في التأويل الفاسد تعصباً للمذهبية أو السلطة السياسية أو المذاهب الضالة، والتيارات المنحرفة، وذلك أن كثيراً من هؤلاء يلجؤون إلى النصوص لتمدهم بالعون على تحقيق ما

---

(١) تاريخ بغداد (٦١/٧)، وعزاه ابن أبي العز الحنفي في شرح الطحاوية ص١٧ إلى أبي يوسف صاحب أبي حنيفة.

(٢) شرح الطحاوية ص١٧.

(٣) إعلام الموقعين (٤٨/١).

يشتهون، فإن لم تسعفهم ولن تسعفهم، لجأوا إلى ليِّ أعناق النصوص وتأويلها بما يخدم مطالبهم، ويحقق مآربهم، طلباً لجاه أو انتصاراً لمذهب، أو تحاملاً على مخالف، لا رغبة في الحق وانتصاراً للدين، وهذا هو الشأن في كثير من أصحاب المقالات، وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: (وهكذا يصيب أصحاب المقالات المختلفة، إذا كان كل منهم يعتقد أن الحق معه، وأنه على السنة، فإن أكثرهم قد صار لهم في ذلك هوى أن ينتصر جاههم أو رياستهم، وما نسب إليهم، لا يقصدون أن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كله لله، بل يغضبون على من خالفهم، وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم وإن كان جاهلاً سيِّئ القصد، ليس له علم ولا حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ويذموا من لم يذمه الله ورسوله، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله)[1].

وقال في موضع آخر: (وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلبه، ولا يرضى لرضا الله ورسوله ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه بهواه، ويغضب إذا حصل ما يغضب له بهواه)[2].

٣ ـ استحكام الشبهات واستيلاؤها على النفوس تبعاً لهيمنة الهوى وإنما نخص هذا بالذكر لخطورته، حيث أن من استحكمت في نفسه الشبهات حاد عن جادة الصواب وعن طريق الحق، فتراه يقرأ نصوص الشرع لا ليفيد منها حجة ودليلاً، بل ليأخذ منها ما يرى أن فيه حجة له أو رداً على مخالفه، فديدنه اتباع المتشابه والتعلق بالشبهات.

ونحن، إذا تأملنا ما وقع فيه المؤولون الحائدون عن منهج الحق

(١) منهاج السنة النبوية (٥/٢٥٥).

(٢) منهاج السنة النبوية (٥/٢٥٦).

والصواب وجدنا أثراً ظاهراً لهذين الأمرين الخطيرين: (اتباع الهوى، واستحكام الشبهات)، وشواهد ذلك في واقع الطوائف والفرق ماثل للعيان وعلى المنصف أن يفتش نفسه عن هواها حتى يعرف ثم يحترز وإذا بان له الحق آثر الحق على هواه، والموفق من أعانه الله على ذلك. وقديماً قيل في ذم الهوى:

وكل امرئ يدري مواقع رشده ... لكنه أعمى أسير هواه
يشير عليه الناصحون بجهدهم ... فيأبى قبول النصح وهو يراه
هوى نفسه يعميه عن قصد رشده ... ويبصر عن فهم عيوب سواه[1]

وقال آخر:

وآفة العقل الهوى فمن علا ... على هواه عقله فقد نجا[2]

وللعلامة الشيخ عبدالرحمٰن بن يحيى المعلمي كلام رصين يبين ما ينبغي للإنسان أن يوطن نفسه عليه ويجعله نصب عينيه عند النظر والتأمل في المسائل والأدلة، وأن يفكر في حاله مع الهوى فيقول: (افرض أنك قرأت آية فلاح لك منها موافقة لإمامك، وقرأت أخرى فلاح لك منها مخالفة قول آخر له، أيكون نظرك إليهما سواء، لا تبالي أن يتبين منهما بعد التدبر صحة ما لاح لك أو عدم صحته؟ افرض أنك وقفت على حديثين لا تعرف صحتهما ولا ضعفهما، أحدهما: يوافق قولاً لإمامك، والآخر: يخالفه، أيكون نظرك فيهما سواء، لا تبالي أن يصح سند كل منهما أو يضعف؟... افرض أنك وعالماً تحبه وآخر تكرهه أفتى كل منكم في قضية واطلعت على فتويي صاحبيك فرأيتهما صواباً، ثم بلغك أن عالماً آخر اعترض على واحدة من تلك الفتاوى وشدد النكير عليها أتكون حالك واحدة سواء كانت هي

(١) ذم الهوى لابن الجوزي ص٣٥.
(٢) بهجة المجالس (١/٨٠٨).

فتواك أم فتوى صديقك أم فتوى مكروهك) إلى أن قال: (وبالجملة فمسالك الهوى أكثر من أن تحصى، وقد جربت نفسي أنني ربما أنظر في القضية زاعماً أنه لا هوى لي، فيلوح لي فيها معنى، فأقرره تقريراً يعجبني، ثم يلوح لي ما يخدش في ذاك المعنى، فأجدني أتبرم بذلك الخادش، وتنازعني نفسي إلى تكلف الجواب عنه وغض البصر عن مناقشة ذاك الجواب، وإنما هذا لأني لما قررت ذاك المعنى أولاً تقريراً أعجبني صرت أهوى صحته، هذا، مع أنه لم يعلم بذلك أحدٌ من الناس، فكيف إذا كنت قد أذعته في الناس ثم لاح لي الخدش؟ فكيف لو لم يلح لي الخدش ولكن رجلاً آخر اعترض عليّ به؟ فكيف إذا كان المعترض ممن أكرهه)[(١)].

٤ ـ خدمة نصوص الوحيين وإجلالهما، وهذا في حقيقته يصدق على ما جرى عليه التأويل في اصطلاح المتقدمين من اللغويين والمفسرين ومن سار على نهجهم، وهو التأويل الصحيح الذي سبق وأن ذكرناه بضوابطه، وأما ما جرى عليه كثير من المتأخرين فإنهم وإن زعموه خدمة للنص وتعظيماً له، إلا أنهم لم يوفقوا إلى الطريق الأمثل لتحقيق ذلك، فحادوا عن جادة الطريق وأتعبوا أنفسهم في تحرير العبارات للوقوف على مقاصد الهدي الإلهي، إلا أنهم تاهوا وأتوا بالعجائب فكان صنيع كثير منهم بعد عمر مديد وجهد جهيد أشبه بلحم جمل غث على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقل، ويهدي الله لنوره من يشاء.

٥ ـ ومن بواعثه وأسبابه فساد القصد وقصور الفهم وفساده، وكلما كان ذلك قائماً بالمتأول كان تأويله أشد انحرافاً وشططاً قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وأعظمهم توغلاً في التأويل الباطل من فسد قصده وفهمه فكلما ساء قصده وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافاً)[(٢)].

(١) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد، وهو القسم الرابع من كتاب التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/١٩٦ ـ ١٩٩).

(٢) إعلام الموقعين (٤/٢٥١).

وقال في موضع آخر: (وقد يجتمعان وقد ينفردان، وإذا اجتمعا تولد من بينهما جهل بالحق ومعاداة لأهله، واستحلال لما حرم الله منهم)[١]، قال: (وإذا تأملت أصول المذاهب الفاسدة رأيت أربابها قد استقوها من هذين الأصلين)[٢].

٦ - وهناك سبب هام يمكن القول بأنه القاسم المشترك بين جميع الطوائف التي اتخذت من التأويل الفاسد منهجاً لها وهو: أنهم وضعوا أصولاً وقواعد لمذاهبهم التي لا سند لها من قرآن أو سنة، وسموا أدلتها براهين يقينية، ثم تراهم تبعاً لذلك يركبون الصعب والذلول طلباً لما يسند دعاواهم، فإن لم يجدوا شرعوا في ليِّ أعناق النصوص حتى تتفق وما اعتقدوه وأصلوه، فإن عجزوا عن تحقيق ذلك اشتغلوا بتأويل النصوص حتى لا تتعارض مع ما ادعوه، وفي ذلك يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: (والمقصود أن مثل هؤلاء اعتقدوا رأياً حملوا ألفاظ القرآن عليه، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا من أئمة المسلمين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم)[٣].

وفي موضع آخر يبين أن هؤلاء (يضع كل فريق لأنفسهم قانوناً فيما جاءت به الأنبياء عن الله، فيجعلون الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه هو ما ظنوا أن عقولهم عرفته، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء تبعاً له، فما وافق قانونهم قبلوه وما خالفه لم يتبعوه)[٤].

وشواهد ذلك في واقع الطوائف والفرق المؤولة بالباطل ماثل للعيان، وإليك نماذج من ذلك توضح هذا السبب الذي يندرج في طيه أسباب، فمن ذلك:

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٠).
(٢) الصواعق المرسلة (٢/ ٥١٠).
(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٥٨).
(٤) درء تعارض العقل والنقل (١/ ٦).

أ) الخوارج:

حيث أصّل الخوارج القول بتكفير أرباب الذنوب وقالوا بإنكار الشفاعة في المذنبين، وأتوا من جهة جهلهم وسوء فهمهم لدلالات النصوص، وإن لم يقصدوا معارضتها، غير أنهم تأولوها، وفهموا منها ما لم تدل عليه فظنوا أن النصوص توجب تكفير أرباب الذنوب إذ المؤمن هو البر التقي، فمن لم يكن مؤمناً براً تقياً فهو كافر خالد مخلد في النار.

وعلى الرغم من القول بأن الخوارج نصّيون يقفون عند ظاهر النصوص الشرعية كما يرى ذلك بعض الباحثين(١)، إلا أن الواقع يشهد بأن القوم خاضوا غمار التأويلات التي أنتجت المآسي والحروب، وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرى أن التأويل كان السبب في نشأة الخوارج، وفي مقتل الخليفتين الراشدين علي وعثمان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا، وهو الذي أدى بالخوارج إلى القول بتخليد مرتكب الكبائر في النار ونكران الشفاعة وغير ذلك من الأقوال الشنيعة حيث يقول عنه:

وهو الذي أنشا الخوارج مثلما ... أنشا الروافض أخبث الحيوان
ولأجله شتموا خيار الخلق بعد الر ... سل بالعدوان والبهتان
ولأجله قد خلدوا أهل الكبا ... ئر في الجحيم كعابدي الأوثان
ولأجله قد أنكروا لشفاعة الـ ... ـمختار فيهم غاية النكران(٢)

وفي كلام عمر بن عبدالعزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ لوفد الخوارج الذين أرسلوا لمناظرته في المسائل التي نقموها على بني أمية بيّن أنهم تأولوا القرآن، ولم يسعهم إلا الاعتراف بذلك(٣).

---

(١) انظر: ضحى الإسلام (٣/٣٣٤)، المذاهب الإسلامية لمحمد أبو زهرة ص(٩٨ - ٩٩)، الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية ص(٢٥٨ - ٢٥٩).
(٢) توضيح المقاصد (٢/٥ - ٦).
(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/٩٦٧).

ومن أقبح تأويلاتهم وأحقها بالمقت ما ذكره علماء الفرق من تأويلهم لبعض الآيات كذباً وافتراءً أنها جاءت في حق علي ﷺ كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيُشْهِدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا فِى قَلْبِهِۦ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴿٢٠٤﴾﴾ [البقرة: ٢٠٤](١).

ومما تقدم، يعلم مدى تعلق الخوارج بالتأويل، وأنه كان السبب في كثير من الأخطاء الجسيمة التي وقعوا فيها متأولين القرآن بزعمهم ويقرر ذلك بعض الباحثين فيقول: (ونحن نزعم أن الخوارج هم أول من فتح باب التأويل في تاريخ الفرق الإسلامية وفي تاريخ هذه الملة وكان لتأويلاتهم نتائج عملية خطيرة أعقبتها بدورها آراء نظرية)(٢).

ب) الرافضة:

يدرك المتأمل في واقع الرافضة تبايناً في الآراء واختلافاً حول كثير من المسائل الأصولية لديهم خاصة فيما يتعلق بتصورهم للإمام ووظيفته والقول بعصمته، ورجعته، والقول بالتقية، والخلاف في القرآن، وولاية الفقيه إلى غير ذلك من قضايا المذهب ومسائله، ولإضفاء الشرعية على هذه الأصول والقواعد ذهبوا يلتمسون لها الدلائل من نصوص القرآن حسبما تمليه عليهم هذه العقائد ويزينه لهم الهوى، وفي ذلك يقول الدكتور محمد حسين الذهبي رَحِمَهُ اللهُ بعد أن ذكر منهجهم وجملة من عقائدهم: (وهذه كلها عقائد رسخت في أذهانهم، وتمكنت من عقولهم، فأخذوا بعد هذا ينظرون في القرآن الكريم من خلال هذه العقائد ففسروا القرآن وفقاً لهواهم، وفهموا نصوصه وتأولوها حسبما تمليه عليهم العقيدة ويزينه الهوى. وهذا تفسير بالرأي المذموم، تفسير من اعتقد أولاً، ثم فسر ثانياً بعد أن اعتقد)(٣).

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين ص١٠٢، الفرق بين الفرق ص٨٣ ـ ٨٤، الملل والنحل (١/١٢٠).

(٢) وهو الدكتور/ عمار الطالبي في كتابه آراء الخوارج ص١٠٧.

(٣) التفسير والمفسرون (٢/٢٥).

وفيما يتعلق بمسألة التأويل على وجه الخصوص نرى أن طوائف الرافضة أوكلوا أمر فهم القرآن ومعرفة أسراره إلى أئمتهم، وقالوا بـ: إن الأئمة أوتوا علم القرآن كله ظاهره وباطنه محكمه ومتشابهه، بل يقولون: إن المتشابه إنما يعد متشابهاً بالنسبة لعامة الناس، أما الأئمة فإنه لا متشابه عندهم لأنهم هم الراسخون في العلم الذين أسند الله تعالى إليهم علم تأويل القرآن وفقاً لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧]، فعلم القرآن كله عند الأئمة، وكل إمام منهم في عصره هو المرجع في بيان القرآن(١).

وقد استغل الرافضة فكرة الظاهر والباطن وحاولوا بها تفسير القرآن لكي يوافق معتقداتهم في الإمامة، كما تأولوا نصوصاً قرآنية جعلوها لهجومهم على الصحابة رضوان الله عليهم والقدح في عدالتهم، وكتاب «الكافي» للكليني حجة القوم مليء بمثل هذه التأويلات، ومن ذلك ما جاء في تأويل قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ...﴾ [النور: ٣٥]، أن المقصود بـ «المشكاة» فاطمة، و«المصباح» الحسن، و«الزجاجة» الحسين، و«الشجرة المباركة» إبراهيم عليه السلام، ومثل ما نقل من تأويلهم قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١﴾ [المسد: ١]، أن المراد أبو بكر وعمر، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً ۖ﴾ [البقرة: ٦٧]، أن المراد عائشة، إلى غير ذلك من أعاجيب التأويلات الباطلة(٢).

وأنت إذا تأملت هذا وجدت أن من أعظم أسبابه ما أحدثه القوم وأصّلوه من البدع الضالة التي دعتهم إلى أن يحرفوا الكلم عن مواضعه،

---

(١) انظر: دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين والخوارج والشيعة ص(٣٢، ٣٣) بتصرف.

(٢) انظر في ذلك: الأصول من الكافي للكليني (١/١٩٥)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٥٩/١٣، ٣٦٠)، والتفسير والمفسرون (١٢/٢ ـ ٣٢).

ويتأولوا كلام الله ورسوله ﷺ على غير ما أريد به، لتكون هذه النصوص خادمة لما يعتقدونه ويدينون به.

جـ) الصوفية:

ومن الأصول التي بنى عليها الصوفية تأويلاتهم:

١ ـ الاعتماد على الكشف وما في معناه:

(ومما يؤكد اهتمام الصوفية بالكشف وأهميته عندهم أن أكثر مؤلفاتهم تحمل أسماء من قبيل «الكشف» و«الفتوحات» و«النفحات» و«الفيوضات» و«البوارق» و«التجليات» و«المخاطبات» و«علم القلوب» و«مكاشفة القلوب» ونحو ذلك)[١]. ويذكرون أن «الكشف» أصح العلوم وأكملها[٢].

وهؤلاء لما جعلوا الكشف في أعلى المراتب جعلوا له الصدارة على العلوم الشرعية، ومقتضى ذلك أن يعول على الأخذ بالكشف ويؤول النص الشرعي؛ إذ هو في تقديرهم في مرتبة أدنى، وقد تحدث أبو حامد الغزالي عن «الموفقين الذين يدركون الأمور بنور إلهي لا بالسماع» فقال: (ثم إذا انكشف لهم أسرار الأمور على ما هي عليه نظروا إلى السمع والألفاظ الواردة، فما وافق ما شاهدوه بنور اليقين قرروه، وما خالف أوَّلوه، فأما من يأخذ معرفة هذه الأمور من السمع المجرد فلا يستقر له فيها قدم، ولا يتعين له موقف)[٣].

وقد علق على هذا المنهج شيخ الإسلام ابن تيمية مبيناً عواره وفساده فقال: (ولهذا لما لم يكن لهم قانون قويم، وصراط مستقيم في النصوص، لم يوجد أحد منهم يمكنه التفريق بين النصوص التي تحتاج إلى تأويل والتي

(١) جناية التأويل الفاسد ص٤٩٣.
(٢) فصوص الحكم ص١٩٩.
(٣) إحياء علوم الدين (١/١٠٤).

لا تحتاج إليه، إلا بما يرجع إلى نفس المتأول المستمع للخطاب، لا بما يرجع إلى نفس المتكلم بالخطاب، فنجد من ظهر له تناقض أقوال أهل الكلام والفلاسفة، كأبي حامد وأمثاله، ممن يظنون أن في طريقة التصفية نيل مطلوبهم، يعولون في هذا الباب على ذوقهم وكشفهم، فيقولون: إن ما عرفته بنور بصيرتك فقرره، وما لم تعرفه فأوّله)[1].

٢ ـ الاعتماد على بعض أصول الباطنية والفلاسفة:

ومما اشتهر به الباطنية أصل «الظاهر والباطن» حتى سموا بهذا الاسم، وقد سلك غلاة التصوف منهج الباطنية في ذلك وضاهوهم، واستخدموا العبارة التي تناقلها الباطنية من قولهم: «لكل آية ظاهر وباطن، وحد ومطلع»[2]، وكثيراً ما يطلقون مصطلح «الحقيقة والشريعة»، وقالوا: (العلوم ثلاثة: ظاهر، وباطن، وباطن الباطن، كما أن الإنسان له ظاهر، وباطن، وباطن الباطن، فعلم الشريعة ظاهر، وعلم الطريقة باطن، وعلم الحقيقة باطن الباطن)[3].

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ وجه العلاقة بين غلاة التصوف والباطنية بقوله: (ويزعمون أن هذه النصوص لها تأويل وباطن يخالف الظاهر المعلوم للمسلمين... وقد دخل في كثير من أقوالهم في العلوم، أو في العلوم والأعمال طائفة من المنتسبين إلى التصوف والكلام، وكلام ابن عربي وابن سبعين وأمثالهما من ملاحدة المتصوفة يرجع إلى قول هؤلاء)[4].

ويقول المستشرق «نيكلسن» وهو من الباحثين المتخصصين في

(١) درء تعارض العقل والنقل (٥/٢٤٠).
(٢) لطائف المنن ص٢٤٨.
(٣) الفتوحات الإلهية لابن عجيبة ص٣٣٣، وانظر: جناية التأويل الفاسد ص٥٠٣.
(٤) الصفدية (١/٤ ـ ٥).

التصوف: (ولا يمكن أن يكون القرآن أساساً لأي مذهب صوفي، ومع ذلك استطاع الصوفية - متبعين في ذلك الشيعة - أن يبرهنوا بطريقة التأويل نصوص الكتاب والسنَّة تأويلاً يلائم أغراضهم، على أن كل كلمة في القرآن تخفي وراءها معنًى باطناً لا يكشفه الله إلا للخاصة من عباده الذين تشرق هذه المعاني في قلوبهم في أوقات وجدهم. ومن هنا، نستطيع أن نتصور كيف سهل على الصوفية بعد أن سلموا بهذا المبدأ أن يجدوا دليلاً من القرآن لكل قول من أقوالهم، ولأي نظرية من نظرياتهم أياً كانت)[1].

وحسبك الوقوف على بعض تأويلاتهم لترى فرط ضلال القوم وهلاكهم ومن ذلك ما تأولوه على أساس عقيدة «وحدة الوجود» حيث صوبوا قول فرعون في دعواه عندما قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، قال صاحب الفصوص: (ولما كان فرعون في منصب التحكم، صاحب الوقت وأنه الخليفة بالسيف وإن جار في العرف الناموسي لذلك قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: وإن كان الكل أرباباً فأنا الأعلى منهم بما أعطيته في الظاهر من التحكم فيكم، ولما علمت السحرة صدقه فيما قال لم ينكروه وأقروا له بذلك فقالوا: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِى هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَآ﴾ [طه: ٧٢]، فالدولة لك فصح قوله: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وإن كان عين الحق فالصورة فرعون)[2].

ومما تأولوه على أساس الكشف الصوفي قولهم في تأويل قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تَذْبَحُوا۟ بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، قالوا: (بقرة كل إنسان نفسه، والله يأمرك أن تذبحها)[3].

---

(١) في التصوف الإسلامي وتاريخه ص٧٦، وجناية التأويل الفاسد ص٥٠٦.

(٢) فصوص الحكم ص(٣٢٠، ٣٢١)، وانظر: بغية المرتاد ص٣٧٩، وجناية التأويل الفاسد ص٥٢٨.

(٣) لطائف المنن ص٢٤٨.

د) الفلاسـفة:

من أهم الأصول التي بنى عليها الفلاسفة تأويلاتهم أصلين:

أحدهما: اعتقادهم صدق البراهين الفلسفية وأنها لا يمكن أن تحيد عن الحق قدر أنملة، وفي ذلك يقول أحد الباحثين: (وهكذا يرى الفلاسفة أن الفلسفة هي أسمى صورة من صور الحق، وأنه لا بد من تأويل الدين في كل نصوصه التي تخالف في ظاهرها ما يتفق مع المعرفة العقلية البرهانية)[1].

ولفرط ثقتهم بالفلسفة حاولوا التوفيق بينها وبين الشريعة، وفي ذلك يقول أحد فلاسفة الغرب: (وكان الفارابي كسائر فلاسفة المسلمين يرون أن الإسلام من قرآن وسنة حق، وأن الفلسفة حق، والحق لا يتعدد فوجب أن تكون الفلسفة والإسلام متفقين)[2].

وممـن أجهد نفسه في سبيل تقرير التوافق بين الفلسفة والشريعة ابن رشد الحفيد، ومما قاله في ذلك: (إن الحكمة هي صاحبة الشريعة والأخت الرضيعة... وهما المصطحبتان بالطبع، المتحابتان بالجوهر والغريزة)[3].

ومع هذه المحاولات التي قرروها نظرياً إلا أنهم حادوا عن ذلك عند التطبيق ومحاولة التوفيق، وذلك أنهم كما يقول أحد الباحثين: (جعلوا للعقل الصدارة دائماً وقد اضطرهم ذلك إلى تأويل الوحي لكي يتفق ومنهج العقل في الفلسفة... إلا أنهم يفرقون بينهما بأن طريق الفلسفة يقيني وأما الدين فإقناعي، والفلسفة تعطي حقائق الأشياء كما هي، أما الدين فيعطي لها تمثيلاً وتخييلاً)[4].

---

(١) قضية التأويل في الفكر الإسلامي ص٤٢.

(٢) مبادئ الفلسفة ص١٢٩.

(٣) فصل المقال ص٦٧.

(٤) قضية التأويل في الفكر الإسلامي ص(٤٠ ـ ٤١).

الأصل الثاني: تقسيم الناس إلى جمهور وخواص ولأجل هذا التقسيم قسموا خطاب الشارع تبعاً لذلك فكان ذلك ممهداً لمذهب تأويلي باطني (والفرق بين الفلاسفة والباطنية في قضية الظاهر والباطن أن الفلاسفة يرون أن هناك ظاهراً يجب إبقاؤه على ما هو عليه إلا أنه مخاطب به الجمهور والدهماء، أي: أنه غير مراد ولا يدل على الحقيقة... وباطناً خوطب به فئة معينة من الناس هم الفلاسفة يؤولونه لكن لأنفسهم فقط، ولا يجوز أن يصرحوا به لغيرهم. أما الباطنية فإنهم يرون أن لكل ظاهر باطناً وأن هذا الباطن لا يعلمه إلا الإمام المعصوم أو نائبه، والناس يمكنهم معرفة الباطن إذا رجعوا إلى أهل التأويل الذي هم الأئمة والنواب لا غير)[١].

وقد أوضح ابن رشد هذا القانون بالتفصيل فقال: (الناس في الشريعة على ثلاثة أصناف:

صنف: ليس هو من أهل التأويل أصلاً، وهم الخطابيون، الذين هم الجمهور الغالب، وذلك أنه ليس يوجد أحد سليم العقل يعرى من هذا النوع من التصديق.

وصنف: هو من أهل التأويل الجدلي، وهؤلاء هم الجدليون بالطبع فقط، أو بالطبع والعادة.

وصنف: هو من أهل التأويل اليقيني، وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة، أعني: صناعة الحكمة.

وهذا التأويل ليس ينبغي أن يصرح به لأهل الجدل، فضلاً عن الجمهور، ومتى صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها، وبخاصة التأويلات البرهانية، لبعدها عن المعارف المشتركة، أفضى ذلك بالمصرح له والمصرِّح إلى الكفر)[٢].

---

(١) جناية التأويل الفاسد ص٤٥٨.

(٢) فصل المقال ص٥٨.

ويقول ابن سينا: (وأما الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد وهو أن الشرع والملل الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها خطاب الجمهور، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد من الإقرار بالصانع موحداً عن الكم والكيف... ممتنع إلقاؤه إلى الجمهور ولذا ورد: «التوحيد تشبيه كله»)(١).

ويقول أيضاً: (ولعمري لو كلف الله تعالى رسولاً من الرسل أن يلقي حقائق هذه الأمور إلى الجمهور من العامة الغليظة طباعهم المتعلقة بالمحسوسات الصرفة أفهامهم لكلفهم شططاً)(٢).

ومحصل جهدهم دعوى أن الشريعة موافقة للفلسفة، وأن العقل وحده كاف في تحصيل المعرفة الواجبة والهداية، وأن الحقائق لا يجوز أن يفصح عنها للجمهور والعامة، وأن الأنبياء لم يبينوا للناس الحق بل كذبوا ودلسوا لمصلحة الجمهور إلى غير ذلك من اللوازم المهلكة عافانا الله منها.

وممن لخص مقاصدهم فأجاد وأفاد العلاَّمة عبدالرحمٰن المعلمي رحمه الله في كتابه «القائد إلى تصحيح العقائد» وأوضح جملة من اللوازم والمفاسد المترتبة على أقوالهم، فليتأمل(٣).

هـ) المتكلمون:

ومن أعظم الأصول التي بنى عليها المتكلمون تأويلاتهم ما يأتي:

١ ـ تقديم العقل على النقل:

ومن أكثر المتكلمين تأصيلاً لهذا المبدأ الفخر الرازي (ت ٦٠٦هـ)

---

(١) رسالة أضحوية في أمر المعاد ص٤٤ ـ ٤٥.

(٢) رسالة أضحوية في أمر المعاد ص٤٩، جناية التأويل الفاسد ص٤٦٤.

(٣) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد ضمن التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/٢٦٢ ـ ٣٠٦).

وفي ذلك يقول: (اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك. فهناك لا يخلو الحال من أحد أربعة أمور: إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال، وإما أن نبطلهما فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن تكذب الظواهر النقلية، وتصدق الظواهر العقلية، وإما أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية وذلك باطل، لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية: إثبات الصانع، وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية، صار العقل متهماً غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول وإذا لم تثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة. فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنه باطل. ولما بطلت هذه الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة، إلا أن المراد غير ظواهرها. ثم إن جوزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر التأويلات على التفصيل. وإن لم نجوز التأويل فوضنا العلم بها إلى الله تعالى)(١).

٢ ـ القول بالمجاز في نصوص الشرع:

وقد جاء ذلك (نتيجة طبيعية لنظرة المتكلمين إلى تلك النصوص وتعاملهم معها، فإنهم لما قرروا في أنفسهم وتصوروا أن حمل النصوص على ظواهرها ومعانيها الحقيقية يستلزم التجسيم والتشبيه، ونسبة الظلم إلى الله ـ كما في نصوص القدر ـ استبعدوا الظواهر ولجأوا إلى التأويل، أي: حمل النص على ما لا يدل عليه طلباً للتنزيه المتوهم)(٢).

---

(١) أساس التقديس ص٢٢٠.

(٢) جناية التأويل الفاسد ص٨٢.

يقول الجرجاني في أسرار البلاغة موضحاً: إن المجاز وسيلة للسلامة من الشبهات: (ولو لم يجب البحث عن حقيقة المجاز والعناية به، حتى تحصل ضروبه، وتضبط أقسامه، إلا للسلامة من هذه المقالة، والخلاص مما نحا نحو هذه الشبهة، لكان من حق العاقل أن يتوفر عليه، ويصرف العناية إليه، فكيف وبطالب الدين حاجة ماسة إليه من جهات يطول عدها، وللشيطان من جانب الجهل به مداخل خفية يأتيهم منها، فيسرق دينهم من حيث لا يشعرون، ويلقيهم في الضلالة من حيث ظنوا أنهم يهتدون)[1]. فانظر - رعاك الله - إلى فرط تعلقهم بالمجاز وتعظيمهم لشأنه، وتعويلهم عليه للسلامة بزعمهم من الوقوع في الشبهات.

٣ - زعمهم أن نصوص الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين.

ويقرر ذلك الفخر الرازي فيقول: (إن الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها موقوفة على نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والتصريف، وعلى عدم الاشتراك، والمجاز، والتخصيص، والإضمار، وعلى عدم المعارض النقلي والعقلي. وكل واحدة من هذه المقدمات مظنونة، والموقوف على المظنون أولى أن يكون مظنوناً، فثبت أن شيئاً من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعياً)[2].

وقد تفرع على هذه الأصول والقواعد مزاعم ولوازم من أظهرها:

أ - القول بأن كثيراً من النصوص الواردة في مسائل الاعتقاد ظاهرها غير مراد وأن دلالتها الظاهرة لا تليق بجلال الله وعظمته.

ب - أن الرسول ﷺ لم يبين المراد بتلك النصوص، ولا أمر باعتقاد ظواهرها.

---

(١) أسرار البلاغة ص٣٩١.

(٢) أساس التقديس ص٢٣٤ - ٢٣٥.

ج ـ أن السلف لا يعلمون معاني هذه النصوص ولذا لم يرد عنهم تأويلها.

د ـ أن الخلف كانوا أقدر من السلف في فهم المراد بنصوص الكتاب والسنة.

هـ ـ أن الله كلف العباد البحث عن المعنى الذي يليق بجلاله وعظمته مما لم يدل عليه ظاهر النصوص.

و) الأصوليـون:

المؤول: قسيم الظاهر عند الأصوليين، والتأويل: صرف اللفظ عن ظاهره بقرينة[(١)].

وقد ذكروا أن التأويل يختلف في الوضوح والخفاء والقرب والبعد باعتبار قرائنه والأدلة الصارفة لظاهره، ومن أهم أسباب التأويل عند الأصوليين قيام ما يقتضيه، غير أنه يؤخذ على بعضهم عند التطبيق الوقوع فيما وقع فيه أهل التأويل الباطل من المعتزلة وغيرهم بدعوى أن العقل يقتضي عدم إجراء دلالة النص على ظاهرها، أو بدافع من الغلو والتعصب لقواعد المذهب وأصوله بجعل ما يخالفها من نصوص الوحي مؤول كما جاء عند بعضهم من قوله: (الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تحمل على التأويل من جهة التوفيق)[(٢)].

وعلى هذا، فإن كان للتأويل وجه يحتمله وسبب يقتضيه قُبل، وأما التأويل بالتخرص والظنون الواهية فمردود، ولا يغني من الحق شيئاً.

---

(١) إجابة السائل شرح بغية الأمل (١/٣٦٣).

(٢) أصول البزدوي (كنز الوصول إلى معرفة الأصول) ص٣٧٣.

أسباب قبول التأويل:

بيّن ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأسباب التي تسهل على النفوس الجاهلة قبول التأويل مع مخالفته للبيان الذي علمه الله الإنسان وفطره على قبوله وذكر أنها ستة أسباب ملخصها فيما يأتي:

السبب الأول:

أن يأتي به صاحبه مموهاً مزخرف الألفاظ ملفق المعاني مكسواً حلة الفصاحة والعبارة الرشيقة فتسرع العقول الضعيفة إلى قبوله واستحسانه، وتبادر إلى اعتقاده وتقليده.

السبب الثاني:

أن يخرج المعنى الذي يريد إبطاله بالتأويل في صورة مستهجنة تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها الأسماع كتسمية إثبات صفات الكمال لله تجسيماً وتشبيهاً وتمثيلاً، وإثبات الاستواء على عرشه وعلوه على خلقه فوق سماواته تحيزاً وتجسيماً، وتسمية الصفات أعراضاً، والأفعال حوادث والوجه واليدين أبعاضاً، والحكم والغايات أغراضاً.

السبب الثالث:

أن يعزو المتأول تأويله وبدعته إلى جليل القدر نبيه الذكر من العقلاء، أو من آل البيت النبوي، أو من حلّ له في الأمة ثناء جميل ولسان صدق ليحليه بذلك في قلوب الأغمار والجهال، وبهذه الطريق توصل الرافضة والباطنية والإسماعيلية والنصيرية إلى تنفيق باطلهم وتأويلاتهم.

السبب الرابع:

أن يكون ذلك التأويل قد قبله ورضيه مبرز في صناعة من الصناعات أو علم من العلوم الدقيقة أو الجليلة فيعلو له بما برز به ذكر في الناس ويشتهر له به صيت، فإذا سمع الغمر الجاهل بقبوله لذلك التأويل وتلك البدعة واختياره له أحسن الظن به وارتضاه مذهباً لنفسه ورضي من قبله إماماً له.

وهذه الآفة قد هلك بها أمم لا يحصيهم إلا الله رأوا الفلاسفة قد برزوا في العلوم الرياضية والطبية واستنبطوا بعقولهم ما عجز أكثر الناس عن تعلمه فقالوا: للعلوم الإلهية والمعارف الربانية أسوة بذلك فحالهم فيها مع الناس كحالهم في هذه العلوم سواء.

السبب الخامس:

الإغراب على النفوس بما لم تكن عارفة به من المعاني الغريبة التي إذا ظفر الذهن بإدراكها ناله لذة من جنس لذة الظفر بالصيد الوحشي الذي لم يكن يطمع فيه، وهذا شأن النفوس فإنها موكلة بكل غريب تستحسنه وتؤثره وتنافس فيه حتى إذا كثر ورخص زهدت فيه.

السبب السادس:

تقديم مقدمات قبل التأويل تكون كالأطناب والأوتاد لفسطاطه. فمنها: ذم أصحاب الظواهر وعيبهم والإزراء بهم، وأنهم قوم جهال لا عقول لهم، ومنها قولهم: إن الخطاب بالمجاز والاستعارة أعذب وأوفق وألطف، ومنها قولهم: إن أدلة القرآن لفظية لا تفيد اليقين، والعلم إنما يستفاد من أدلة المعقول والمنطق، ومنها قولهم: إذا تعارض العقل والنقل قدم العقل على النقل. فهذه المقدمات ونحوها هي أساس التأويل[1].

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٤٣٦/٢ ـ ٤٥١).

المبحث الرابـــع:

أثر التأويل الفاســـد

أولاً: أثر التأويل الفاسد على الدين وأهله:

يدرك المتأمل أن من أعظم جنايات التأويل الفاسد على الدين وأهله أنه فتح باباً عظيماً لتشتيت كلمة أهل هذا الدين وتبديد نظامهم، وذلك أن المؤول بدخوله من هذا الباب يقول ما شاء ويدَّعي ما أحب، ولا يقدر على منعه، لدعواه أن أصل التنزيل مشترك بينه وبين مخالفيه، وأن كل طائفة ممن خالفه قد تأولت لنفسها تأويلاً ذهبت إليه، فهو يصنع نظير ما صنعوا ويقول لمخالفه كما صور ذلك ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ليس لك أن تبدي في التأويل مذهباً إلا ومثله سائغ لي فما الذي أباحه لك وحظره علي وأنا وأنت قد أقررنا بأصل التنزيل، واتفقنا على تسويغ التأويل، فلمَ كان تأويلك مع مخالفته لظاهر التنزيل سائغاً وتأويلي أنا محرماً)[1].

والمتأولة التأويل الفاسد هم في حقيقة أمرهم جناة على الدين بالجناية على نصوصه وهم كما ذكر ابن القيم شر من المعطلة جمعوا بين أربعة محاذير.

الأول: اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله من المحال الباطل ففهموا من دلالات نصوص الصفات التشبيه أولاً ثم انتقلوا عنه إلى:

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٥٥).

المحذور الثاني: وهو التعطيل حيث عطلوا حقائقها بناءاً منهم على ذلك الفهم الذي توهموه.

المحذور الثالث: نسبة المتكلم الكامل العلم الكامل البيان التام النصح إلى ضد البيان والإرشاد، وأن المتحيرين المتهوكين أجادوا العبارة في هذا الباب، وعبروا بعبارة لا توهم من الباطل ما أوهمته عبارة المتكلم بتلك النصوص.

المحذور الرابع: تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرماتها... قال ابن القيم: (فلو شاهدتها بينهم وقد تخطفتها أيدي الاحتمالات، ثم قيدت بعدما كانت مطلقة بأنواع الإشكالات، وعزلت عن سلطة اليقين، وجعلت تحت حكم تأويل الجاهلين هذا، وطالما نصبت لها حبائل الإلحاد وبقيت عرضة للمطاعن والإفساد... فلا إله إلا الله، والله أكبر، كم هدمت بهذه المعاول من معاقل الإيمان، وثلمت بها حصون حقائق السنة والقرآن، وكم أطلقت في نصوص الوحي من لسان كل جاهل أخرق ومنافق أرعن، وطرقت لأعداء الدين الطريق، وفتحت الباب لكل مبتدع وزنديق، ومن نظر في التأويلات المخالفة لحقائق النصوص رأى من ذلك ما يضحك عجباً ويبكي حزناً)[1].

ويبين شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ جملة من اللوازم المترتبة على تسليط التأويل على النصوص حيث يزعم القائلون به: أن الحق فيما يزعمونه لا فيما دلت عليه نصوص الكتاب والسنّة، وكلام القرون المفضلة على سائر القرون فمن ذلك:

١ ـ أن يكون الله سبحانه قد أنزل في كتابه وسنة نبيه من هذه الألفاظ ما يضلهم ظاهره، ويوقعهم في التشبيه والتمثيل.

---

(١) الصواعق المرسلة (١/٢٩٦ ـ ٢٩٨).

٢ ـ ومنها: أن يكون قد نزل بيان الحق والصواب لهم ولم يفصح به، بل رمز إليه رمزاً وألغزه إلغازاً لا يفهم منه ذلك إلا بعد الجهد الجهيد.

٣ ـ ومنها: أن يكون قد كلف عباده ألا يفهموا من تلك الألفاظ حقائقها وظواهرها، وكلفهم أن يفهموا منها ما لا تدل عليه ولم يجعل معها قرينة تفهم ذلك.

٤ ـ ومنها: أن يكون دائماً متكلماً في هذا الباب بما ظاهره خلاف الحق بأنواع متنوعة من الخطاب، تارة بأنه استوى على عرشه، وتارة بأنه فوق عباده، وتارة بأنه العلي الأعلى، وتارة بأن الملائكة تعرج إليه... إلى غير ذلك من تنوع الدلالات، ولا يتكلم فيه بكلمة واحدة يوافق ما يقوله النفاة، ولا يقول في مقام واحد فقط ما هو الصواب فيه لا نصاً ولا ظاهراً.

٥ ـ ومنها: أن يكون أفضل الأمة وخير القرون قد أمسكوا من أولهم إلى آخرهم عن قول الحق في هذا الشأن العظيم، الذي هو من أهم أصول الإيمان، وذلك إما جهل ينافي العلم، وإما كتمان ينافي البيان.

٦ ـ ومنها: أنهم التزموا لذلك تجهيل السلف وأنهم كانوا أميين مقبلين على الزهد والعبادة والورع والتسبيح وقيام الليل ولم تكن الحقائق من شأنهم.

٧ ـ ومنها: أن ترك الناس من إنزال هذه النصوص كان أنفع لهم وأقرب إلى الصواب، فإنهم ما استفادوا بنزولها غير التعرض للضلال، ولم يستفيدوا منها يقيناً، ولا علماً بما يجب لله ويمتنع عليه إذ ذاك، وإنما يستفاد من عقول الرجال وآرائها[1].

---

(١) بتصرف من الصواعق المرسلة (٣١٤/١ ـ ٣١٦) وعزاه إلى ابن تيمية.

ثانياً: أثره في هدم أصول الإسلام والإيمان:

وهذا من أعظم جنايات التأويل وآفاته، وتوضيح ذلك من تصور أن أرباب التأويل الفاسد عمدوا إلى أجلِّ الأخبار وهو ما أخبر الله به عن نفسه، وأخبر عنه رسوله به مما هو متعلق بذاته وأسمائه وصفاته فأولوها، ولما كان اشتمال نصوص القرآن والسنة عليها أكثر من اشتمالها على ما عداها لشرف المعلوم بها كان تسليط التأويل على النصوص الأخرى التي ذكرت فيها باقي أصول الإيمان أولى بالقبول، ولهذا تأولها الملاحدة وأتوا في ذلك بالعجائب، فصاحت القرامطة والباطنية كما يقول ابن القيم: (وقالت: ما الذي سوّغ لكم تأويل الأخبار وحرّم علينا تأويل الأمر والنهي والتحريم والإيجاب، ومورد الجميع من مشكاة واحدة ونحن سلكنا في تأويل الشرائع العملية نظير ما سلكتم في تأويل النصوص الخبرية... فإن كان التأويل حقاً فنحن أسعد الناس به، وإن كان باطلاً فنحن وأنتم مشتركون فيه فمستقل ومستكثر فهذا من شؤم التأويل على أصول الإيمان والإسلام)[1].

ويصور ابن أبي العز الحنفي شارح الطحاوية رحمه الله ما جناه التأويل من فتح الباب لأهل الشرك والبدع لإفساد الدين فيقول: (فقد فتحتم عليكم باباً لأنواع المشركين والمبتدعين لا تقدرون على سده، فإنكم إذا سوغتم صرف القرآن عن دلالته المفهومة بغير دليل شرعي، فما الضابط فيما يسوغ تأويله وما لا يسوغ؟! فإن قلتم: ما دل القاطع العقلي على استحالته تأولناه، وإلا أقررناه، قيل لكم: وبأي عقل نزن القاطع العقلي؟! فإن القرمطي الباطني يزعم قيام القواطع على بطلان حشر الأجساد! ويزعم المعتزلي قيام القواطع على امتناع رؤية الله تعالى، وعلى امتناع قيام علم أو كلام أو رحمة به تعالى!! وباب التأويلات التي يدَّعي أصحابها وجوبها بالمعقولات أعظم من أن تنحصر في هذا المقام.

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٩٦ ـ ٣٧٠).

ويلزم حينئذٍ محذوران عظيمان:

أحدهما: أن لا نقر بشيء من معاني الكتاب والسنَّة حتى نبحث قبل ذلك بحوثاً طويلة عريضة في إمكان ذلك بالعقل، وكل طائفة من المختلفين في الكتاب يدعون أن العقل يدل على ما ذهبوا إليه، فيؤول الأمر إلى الحيرة.

المحذور الثاني: أن القلوب تنحل عن الجزم بشيء تعتقده مما أخبر به الرسول، إذ لا يوثق بأن الظاهر هو المراد، والتأويلات مضطربة، فيلزم عزل الكتاب والسنَّة عن الدلالة والإرشاد إلى ما أنبأ الله به العباد، وخاصة النبيّ هي: الإنباء، والقرآن، هو: النبأ العظيم. ولهذا نجد أهل التأويل إنما يذكرون نصوص الكتاب والسنَّة للاعتضاد لا للاعتماد، إن وافقت ما ادعوا أن العقل دل عليه، وإن خالفته أولوه! وهذا فتح باب الزندقة والانحلال، نسأل الله العافية)[1].

ثالثاً: أثره على اليهود والنصارى:

أخبر الله تعالى عن أهل الكتاب أنهم يعرفون نبينا محمداً ﷺ كما يعرفون أبناءهم وأنهم ﴿يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَٱلْأَغْلَٰلَ ٱلَّتِى كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧].

وقد جاء في البخاري عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال (في التوراة: يا أيها النبيّ إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً، وحرزاً للأميين أنت عبدي ورسولي، سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ ولا سخاب بالأسواق، ولا يدفع السيئة بالسيئة ولكن يعفو ويصفح، ولن يقبضه الله حتى

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٢٥٧ ـ ٢٥٨).

يقيم به الملة العوجاء بأن يقولوا: لا إله إلا الله، فيفتح بها أعيناً عمياً وآذاناً صماً، وقلوباً غلفاً)[1].

وبسط القول فيما ورد من البشارات بنبينا محمد ﷺ مما يطول المقام بذكره غير أن أهل الكتاب بسبب جهلهم وهواهم وحسدهم أعرضوا وجحدوا، وتأولوا وغيروا وبدلوا وكان عليهم من جناية ذلك ما كان، فأما اليهود فإنهم (بسبب تأويلاتهم الباطلة مسخوا قردة وخنازير وجرى عليهم من الفتن والمحن ما قصه الله، وبالتأويل الباطل عبدوا العجل حتى آل أمرهم إلى ما آل، وبالتأويل الباطل فارقوا حكم التوراة واستحلوا المحارم، وارتكبوا المآثم، فهم أئمة التأويل والتحريف والتبديل والناس لهم فيه تبع فلا تبلغ فرقة مبلغهم فيه، وبالتأويل استحلوا محارم الله بأقل الحيل، وبالتأويل قتلوا الأنبياء، فإنهم قتلوهم وهم مصدقون بالتوراة وبموسى، وبالتأويل والتحريف حلت بهم المثلات وتتابعت عليهم العقوبات، وقطعوا في الأرض أمماً، وضربت عليهم الذلة والمسكنة وباؤوا بغضب من الله)[2].

وأما النصارى، فإنه أول ما عرض لهم التأويل في التوحيد، فقالوا في الربوبية: بالتثليث ثم اختلفوا وتباينوا في ذلك غاية التباين، فكانوا أفسد حالاً من اليهود. قال ابن القيم: (وكان الذي فتح عليهم أبواب هذه التأويلات «بولس» فاستخف جماعة من ضعفاء العقول، فقبلوا تلك التأويلات، ثم أورثت الخلاف فيهم حتى آل أمرهم إلى ما آل إليه من انسلاخهم عن شريعة المسيح في التوحيد والعمليات)[3]، قال: (وهؤلاء النصارى لم يزل أمرهم بعد المسيح على منهاج الاستقامة حتى ظهر فيهم

---

(١) خرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح: كتاب التفسير، باب إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً (٨/٥٨٥) رقم (٤٨٣٨).
(٢) الصواعق المرسلة (١/٣٥٦ - ٣٥٧).
(٣) الصواعق المرسلة (١/٣٥٩).

المتأولون، فأخذت عرى دينهم تنتقض، والمتأولون يجتمعون مجمعاً بعد مجمع، وفي كل مجمع يخرج لهم تأويلات تناقض الدين الصحيح فيلقاهم أصحاب المجمع الآخر ولا يوافقوا لهم عليها حتى جمعهم الملك «قسطنطين» من أقطار الأرض فبلغوا ثلاثمائة وثمانية عشر بتركاً وأسقفاً فتأولوا لهم هذه الأمانة التي بأيديهم اليوم وأبطلوا من دين المسيح ما شاؤوا، وزادوا فيه ونقصوا ووضعوا من الشرائع ما شاؤوا كل ذلك بالتأويل)[1].

ومن تأمل ما أحدثوه بالتأويل من عبادة الصليب والصور، والقول بالتثليث، وبنوة المسيح، وإباحة الخنزير، وترك الختان، والزيادة والنقص والتحريف والتبديل، ومفارقة ما أنزل الله في التوراة والإنجيل رأى من ذلك العجب العجاب.

رابعاً: أثره في الحوادث التي وقعت بعد موت النبيّ ﷺ:

إن من أعظم جنايات التأويل الفاسد ما وقع في الإسلام من حوادث بعد موت النبيّ ﷺ بل وقع بعضها في حياته، وأساس ذلك كله مخالفة النص وعدم الالتزام بمقتضاه والميل إلى التأويل الفاسد الذي كان بحق أساس كل بدعة ظهرت في الإسلام، وفي ذلك يقول ابن القيم رحمه الله :

هذا وأصل بلية الإسلام من	تأويل ذي التحريف والبطلان
وجميع ما في الكون من بدع وأحـ	ـداث تخالف موجب القرآن
فأساسها التأويل ذو البطلان لا	تأويل أهل العلم والإيمان
إذ ذاك تفسير المراد وكشفه	وبيان معناه إلى الأذهان[2]

ويصور رحمه الله الحوادث العظام التي جرت على الأمة من الخروج على

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٦٢ ـ ٣٦٤).
(٢) توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم (٢/٣، ١٠).

الأئمة، وسفك الدماء، وحبس العلماء، وتشريدهم من أوطانهم، بل المطالبة بسفك دمائهم، وأن ذلك كله إنما كان بسبب التأويل حيث يقول رَحِمَهُ اللَّهُ:

(ومن جنايات التأويل ما وقع في الإسلام من الحوادث بعد موت رسول الله ﷺ وإلى يومنا هذا بل في حياته صلوات الله وسلامه عليه، فإن خالد بن الوليد قتل بني جذيمة بالتأويل ولهذا تبرأ رسول الله ﷺ من صنعه، وقال: «**اللَّهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد**»، ومنع الزكاة [من] منعها من العرب بعد موت رسول الله ﷺ بالتأويل، وقالوا: إنما قال الله لرسوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]. وهذا لا يكون لغيره فجرى بسبب هذا التأويل الباطل على الإسلام وأهله ما جرى، ثم جرت الفتنة التي جرت قتل عثمان بالتأويل، ولم يزل التأويل يأخذ مأخذه حتى قتل به عثمان فأخذ في الزيادة، والتولد، حتى قتل به بين علي ومعاوية بصفين سبعين ألفاً أو أكثر من المسلمين، وقتل أهل الحرة بالتأويل، وقتل يوم الجمل بالتأويل من قتل، ثم كان قتل ابن الزبير، ونصب المنجنيق على البيت بالتأويل، ثم كانت فتنة ابن الأشعث، وقتل من قتل من المسلمين بدير الجماجم بالتأويل، ثم كانت فتنة الخوارج وما لقي المسلمون من حروبهم وأذاهم بالتأويل ثم خروج أبي مسلم وقتله بني أمية، وتلك الحروب العظام بالتأويل، ثم خروج العلويين، وقتلهم، وحبسهم، ونفيهم بالتأويل، إلى أضعاف أضعاف ما ذكرنا من حوادث الإسلام التي جرها التأويل، وما ضرب مالك بالسياط وطيف به إلا بالتأويل، ولا ضرب الإمام أحمد بالسياط، وطلب قتله إلا بالتأويل، ولا قتل أحمد بن نصر الخزاعي إلا بالتأويل، ولا جرى على نعيم بن حماد الخزاعي ما جرى، وتوجع أهل الإسلام لمصابه إلا بالتأويل، ولا جرى على محمد بن إسماعيل البخاري ما جرى ونفي وأخرج من بلده إلا بالتأويل، ولا قتل من خلفاء الإسلام وملوكه إلا بالتأويل، ولا جرى على شيخ الإسلام عبدالله أبي إسماعيل الأنصاري ما جرى وطلب قتله بضعة

وعشرين مرة إلا بالتأويل، ولا جرى على أئمة السنة والحديث ما جرى حين حبسوا وشردوا وأخرجوا من ديارهم إلا بالتأويل، ولا جرى على شيخ الإسلام ابن تيمية ما جرى من خصومه بالسجن وطلب قتله أكثر من عشرين مرة إلا بالتأويل.

فقاتل الله التأويل الباطل وأهله، وأخذ حق دينه وكتابه ورسوله وأنصاره منهم، فماذا هدموا من معاقل الإسلام وهدوا من أركانه وقلعوا من قواعده؟ ولقد تركوه أرق من الثوب الخالق البالي الذي تطاولت عليه السنون وتوالت عليه الأهوية والرياح. ولو بسطنا هذا الفصل وحده وما جناه التأويل على الأديان والشرائع وخراب العالم لقام منه عدة أسفار، وإنما نبهنا تنبيهاً يعلم به العاقل ما وراءه، وبالله التوفيق)[1].

خامساً: أثره في ظهور الفرق الإسلامية:

يصور ابن القيم رحمه الله فساد العالم وما وقع فيه من التفرق والاختلاف، ويبين أن التأمل ناشئ من جهة التأويلات المختلفة المستعملة في آيات القرآن وأخبار الرسول صلوات الله وسلامه عليه، التي تعلق بها المختلفون على اختلاف أصنافهم في أصول الدين وفروعه، وأنها أوجبت ما أوجبت من التباين والتحارب وتفرق الكلمة وتشتت الأهواء وفساد ذات البين، حتى صار يلعن بعضهم بعضاً، ويكفر بعضهم بعضاً[2].

ويقول في نونيته عن التأويل:

وهو الذي قد فرق السبعين بل ... زادت ثلاثاً قول ذي البرهان
وهو الذي أنشا الخوارج مثلما ... أنشا الروافض أخبث الحيوان
ولأجله قد قال أهل الاعتـ ... ـزال مقالة هدت قوى الإيمان

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٧٦ - ٣٨١).
(٢) انظر: الصواعق المرسلة (١/٣٤٨).

وهو الذي جر ابن سينا والألى قالوا مقالته على الكفران
وهو الذي جر النصير وحزبه حتى أتوا بعساكر الكفران[(١)]

ومن المعلوم أن مستند كل من هؤلاء دعواه التعلق بالنص وحرصه على أن يكون القرآن شاهداً له لا عليه، غير أنه إن لم يوافق ما أصَّله من قواعد وابتدعه من مفاهيم لوى أعناق النصوص حتى توافق مذهبه ومدعاه، ويصور الدكتور الذهبي ـ رحمه الله ـ ذلك بعد أن ذكر طائفة من المبتدعة وما تعلقوا به فيقول: (وكان ـ طبيعياً ـ وكل حزب من هذه الأحزاب يدَّعي الإسلام ويعترف بالقرآن ولو في الجملة أن يبحث عن كل مستند يستند إليه من القرآن، ويحرص كل الحرص على أن يكون القرآن شاهداً له لا عليه فما وجده من الآيات القرآنية يمكن أن يكون دليلاً على مذهبه تمسك به وأخذ في إقامة مذهبه على دعامة منه، وما وجده مخالفاً لمذهبه حاول بكل ما يستطيع أن يجعله موافقاً لا مخالفاً، وإن دعا هذا كله إلى خروج اللفظ القرآني عن معناه الذي وضع له وسيق من أجله)[(٢)].

ويبين ابن القيم رحمه الله أن الأهواء الناجمة عن هذه التأويلات الباطلة لا تنتهي، بل لا تزال متنامية لا تقف عند حد ولا تنتهي إلى غاية وشواهد ذلك ماثلة للعيان في تفاصيل ما ذكره المؤلفون في الفرق والمقالات حيث يقول: (وبالجملة فالأهواء المتولدة من قبل التأويلات الباطلة غير محصورة ولا متناهية بل هي متزايدة نامية بحسب سوانح المتأولين وخواطرهم وما تخرجه إليه ظنونهم وأوهامهم، ولذلك لا يزال المستقصي عناء نفسه في البحث عن المقالات وتتبعها يهجم على أقوال من مذاهب أهل التأويل لم تكن تخطر على بال ولا تدور له في خيال)، قال: (فإن أردت الإشراف على ذلك فتأمل كتب المقالات والآراء والديانات تجد كل ما يخطر ببالك

(١) توضيح المقاصد (٢/٣ ـ ٨).
(٢) التفسير والمفسرون (٢/١٢).

قد ذهب إليه ذاهبون، وصار إليه صائرون، ووراء ذلك ما لم يخطر لك على بال، وكل هذه الفرق تتأول نصوص الوحي على قولها وتحمله على تأويلها)[1].

سادساً: جنايته على المتكلمين:

ومن أعظم آفات التأويل وجنايته على المتكلمين ما يأتي:

١ ـ أنه أورث أرباب هذه الصناعة كثرة الكلام، وكثرة الخوض والجدال مع قلة العمل حتى صار الكلام ميزتهم، كما ألمح إلى ذلك بعض أرباب صناعة الأدب وهو يشكو من اعتداد المتكلمين بكلامهم فيقول: (وإني لأعجب كثيراً من أقوال أصحابنا إذا ضمنا وإياهم مجلس: نحن المتكلمون، ونحن أرباب الكلام، والكلام لنا، بنا كثر الكلام وانتشر، وصح وظهر، كأن الناس لا يتكلمون أو ليسوا أهل كلام، لعلهم عند المتكلمين خرس أو سكوت)[2].

ثم تراهم مع هذا من أقل الناس عناية بالآثار حتى قيل: (هم أجهل الناس بالآثار، وأقلهم علماً بالأخبار، وأتركهم للنقل)[3].

بل ربما لهجوا بذم أصحاب الحديث وأهل الأثر، وعابوهم بما يعف اللسان عن ذكره.

قال أبو المظفر التميمي: (وقد لهج بذم أصحاب الحديث صنفان: أهل الكلام، وأهل الرأي، فهم في كل وقت يقصدونهم بالثلب، وينسبونهم إلى الجهل وقلة العلم، واتباع السواد على البياض، وقالوا: غثاء وغثر وزوامل أسفار، وقالوا: أقاصيص وحكايات وأخبار، وربما قرأوا: ﴿كَمَثَلِ

---

(١) الصواعق المرسلة (١/٣٥٠ ـ ٣٥١).
(٢) المقابسات لأبي حيان التوحيدي (٢٢٤).
(٣) تحريم النظر في كتب الكلام ص٣٦.

ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وفي الحقيقة ما ثلموا إلا دينهم، ولا سعوا إلا في هلاك أنفسهم)[١].

٢ ـ ومن جنايته على المتكلمين أنه أورثهم التفرق حتى إنك لا تكاد تجدهم مجمعين على مسألة، قال ابن قتيبة: (وقد كان يجب مع ما يدعونه من معرفة القياس، وإعداد آلات النظر أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحساب والمساح والمهندسون لأن آلتهم لا تدل إلا على عدد واحد، وإلا على شكل واحد، وكما لا يختلف حذاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق لأن الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمر واحد، فما بالهم أكثر الناس اختلافاً لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمر واحد في الدين، فأبو الهذيل العلاف يخالف النظام، والنجار يخالفهما، وهشام بن الحكم يخالفهم، وكذلك ثمامة، ومويس، وهاشم الأوقص، وعبيدالله بن الحسن، وبكر العمي، وحفص، وقبة، وفلان وفلان، ليس منهم واحد إلا وله مذهب في الدين يدان برأيه وله عليه تبع)[٢].

٣ ـ ومن أعظم جنايات التأويل الفاسد على المتكلمين ما أورثه إياهم من الشك والحيرة حتى إنك لتجد أحدهم يشك في أوضح الواضحات، وكلما ازداد المرء إمعاناً فيما صنفوه وتكلفوه من التأويلات ازداد بصيرة بمدى حيرة القوم واضطرابهم وترددهم قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد أقروا على أنفسهم بالشك وعدم اليقين في كتبهم وعند موتهم)[٣].

وإليك شواهد من ذلك:

فهذا الفخر الرازي وهو من أظهر حذاقهم يقول: (لقد تأملت الطرق الكلامية والمناهج الفلسفية فما رأيتها تشفي عليلاً ولا تروي غليلاً، ورأيت

---

(١) فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث (٢).
(٢) تأويل مختلف الحديث ص١٣.
(٣) الصواعق المرسلة (١٢٦٢/٤).

أقرب الطرق طريقة القرآن، أقرأ في الإثبات: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]، و﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وأقرأ في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي)(١).

وهذا آخر يقول:

لعمري لقد طفت المعاهد كلها   وسيرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر   على ذقن أو قارعاً سن نادم(٢)

وقال آخر: (لقد خضت البحر الخضم، وتركت أهل الإسلام وعلومهم، وخضت في الذي نهوني عنه، والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لي، وها أنذا أموت على عقيدة أمي، أو قال: على عقيدة عجائز نيسابور)(٣).

وقال آخر عند موته: (أشهد على أني أموت وما عرفت إلا أن الممكن مفتقر إلى واجب، ثم قال: الافتقار وصف سلبي فأنا أموت وما عرفت شيئاً)(٤).

قال ابن القيم: (وهذا باب طويل من أراد الوقوف عليه فليطالع أخبار

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل (١/١٥٩ ـ ١٦٠)، ومجموع الفتاوى (٤/٧٢ ـ ٧٣) وعزاه إلى الرازي في كتابه «أقسام اللذات»، وشرح العقيدة الطحاوية ص(٢٤٤).

(٢) البيتان ذكرهما الشهرستاني في مقدمة كتابه نهاية الإقدام في علم الكلام ص٣، ولم يذكر قائلهما، وقال غيره: هما لأبي بكر محمد بن باجة المعروف بابن الصائغ الأندلسي كما في وفيات الأعيان (٤/٢٧٤) عند ترجمته للشهرستاني.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/٧٣)، شرح الطحاوية ص٢٤٥، والقائل هو أبو المعالي الجويني.

(٤) القائل هو محمد بن ناماور الخونجي (ت٦٤٦)، وانظر: الصواعق المرسلة (١/١٦٨)، وشرح الطحاوية ص٢٤٦، وجهد القريحة ضمن صون المنطق للسيوطي ص٢٢٨.

القوم وما أقروا به على أنفسهم)[١].

٤ ـ ومنها: أن علماء السنة وأئمة الإسلام لما وقفوا على طرق المتكلمين وتأويلاتهم وعرفوا أنها متكلفة، وتنتهي بأصحابها إلى الحيرة تنوعت عباراتهم في ذمها والطعن فيها وعيب أهلها وتحذير العامة منهم، وعبارات هؤلاء الأئمة واضحة الدلالة على ذلك.

قال الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ اللَّهُ: (وقد حفظ عن غير واحد من علماء الإسلام عيب المتكلمين، وذم أهل الكلام، ولو لم يذمهم غير الشافعي لكفى، فإنه قد بالغ في ذمهم، وأوضح حالهم وشفى)[٢].

ثم ذكر عن الشافعي نقولاً منها قوله: (لأن يبتلى العبد بكل ما نهى الله عنه سوى الشرك، خير له من الكلام، ولقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت أن مسلماً يقول ذلك)[٣]، وعنه أنه قال: (لو علم الناس ما في الكلام من الأهواء لفروا منه كما يفر من الأسد)[٤]، ومنها قوله: (من ابتلي بالكلام لم يفلح)[٥].

وعن الإمام أحمد قوله: (لا يفلح صاحب الكلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل)[٦].

وعن الشافعي قوله: (حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد،

---

(١) الصواعق المرسلة (١٢٦٤/٤).
(٢) تبيين كذب المفتري ص٣٣٣.
(٣) تبيين كذب المفتري ص٣٣٥، الاعتصام للشاطبي (٣٣٢/٢)، الحلية (١١١/٩)، شرح الطحاوية (٢٤٧).
(٤) تبيين كذب المفتري ص٣٣٦، وبنحوه في الحلية (١١١/٩).
(٥) تبيين كذب المفتري ص٣٣٦، وانظر: الحلية (١١١/٩).
(٦) الاعتصام (٣٣٣/٢)، وبنحوه في تلبيس إبليس ص١٠٠، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٧٩/١).

ويطاف بهم في العشائر والقبائل، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة وأخذ في الكلام)[1].

وقال أبو يوسف: (من طلب العلم بالكلام تزندق)[2].

وقال أبو عمر بن عبدالبر: (أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يعدون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء، وإنما العلماء أهل الأثر، والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم)[3].

قال ابن قتيبة رَحِمَهُ اللهُ: (وقد تدبرت ـ رحمك الله ـ مقالة أهل الكلام فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويفتنون الناس بما يأتون، ويبصرون القذى في عيون الناس، وعيونهم تطرف على الأجذاع، ويتهمون غيرهم في النقل ولا يتهمون آراءهم في التأويل)[4].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ: (وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور، وسببه أنهم تكلموا فيما سكت عنه النبيّ ﷺ وأصحابه)، قال: (وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يردون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مستكرهاً، ولم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عامي جاهل)[5].

---

(١) تلبيس إبليس ص١٠٠، قطف الثمر ص٤٦.
(٢) تحريم النظر في كتب الكلام ص٤١، وشرح الطحاوية ص٢٤٧.
(٣) الاعتصام (٢/٣٣٣)، وتحريم النظر في كتب الكلام ص٤١ ـ ٤٢.
(٤) تأويل مختلف الحديث ص١٢ ـ ١٣.
(٥) فتح الباري (١٣/٢٥٣).

فانظر يا رعاك الله مقدار ما جناه التأويل الفاسد من فرقة واختلاف وحيرة واضطراب وجدل وتعطيل وهدم لقواعد الإسلام ومبانيه وبواقع مهلكة أخرى نسأل الله السلامة والعافية. عصمنا الله من الأهواء المضلة والفتن المحيرة، ورزقنا الثبات على الحق والعمل به إنه تعالى سميع قريب مجيب... وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمة للعالمين، وقدوة للعاملين، وحجة على الناس أجمعين، فصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. . . أما بعد:

فيحسن أن أذكر في ختام هذا البحث جملة من النتائج التي توصلت إليها فأقول وبالله التوفيق:

لقد تبين لي من خلال هذا الجهد المتواضع جملة من الأمور ملخصها فيما يأتي:

● أن التأويل في اصطلاح المتقدمين يطلق على معنيين: تفسير اللفظ وبيان معناه، والحقيقة التي يؤول إليها الكلام. وهذان المعنيان حق تسندهما نصوص الكتاب والسنَّة ودلالات اللغة.

وأما في اصطلاح المتأخرين، فقد تنوعت عباراتهم في حد التأويل وغالب ما أرادوا به صرف اللفظ عن ظاهره وحقيقته إلى مجازه وما يخالف ظاهره، وهذا يحتاج إلى دليل سالم من المعارض، وقد رأينا أن كثيراً من فرق المؤولة لم ينهض لهم دليل معتبر على مدعاهم في جل ما ذكروه من التأويلات.

● أن التأويل قسمان: صحيح وفاسد، فالصحيح: هو التأويل الموافق لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنَّة، وله شروط وضوابط، وأما الفاسد: فهو التأويل المخالف لما دلت عليه نصوص الكتاب والسنَّة، وهو في حقيقته تحريف وعدول بالكلام عن وجهه وصوابه، وهو أنواع يجمعها

من حيث الحكم الفساد والبطلان.

• أن للتأويل الباطل وأهله سمات من أظهرها: الحيرة والشك، والتفرق والاختلاف، والتناقض والاضطراب، كما هو الشأن في كل من أعرض عن الطريقة السلفية النبوية الشرعية الإلهية، واستعاض عنها بما أحدث من قواعد ومقدمات أوجبت التطاول على مقام نصوص الوحيين، والتعطيل لمعانيها ودلالاتها.

• أن من أظهر بواعث التأويل الفاسد وأسبابه: الجهل، واتباع الهوى، واستحكام الشبهات، وسوء الفهم، وفساد القصد، كما أن هناك سبباً هاماً يمكن القول بأنه القاسم المشترك بين جميع الطوائف التي اتخذت من التأويل الفاسد منهجاً لها... وهو: أنهم وضعوا أصولاً وقواعد لمذاهبهم لا سند لها من قرآن ولا سنة، وسموا أدلتها براهين يقينية، ثم جعلوا ما جاءت به الأنبياء تبعاً لهذه القواعد، فما وافقها قبلوه وما خالفها تأولوه.

وعند التحقيق لا ترى فيما ادعوه ـ براهين يقينية ـ إلا زخارف أذهان ووساوس شيطان وخيالات وأوهام توجب الحيرة وتعقب الحسرة.

• أن من أسباب قبول التأويل وتسهيل قبول النفوس الجاهلة له ما يفعله أصحابه من التمويه وتلفيق المعاني، وإخراج المعنى المراد إبطاله في صورة مستهجنة، تنفر عنها القلوب، وتنبو عنها الأسماع، أو أن يعزو المتأول تأويله إلى من هو جليل القدر نبيه الذكر من العقلاء، أو من آل البيت، أو من له في الأمة ثناء جميل، أو أن يكون قد قبل هذا التأويل مبرز في صناعة من الصناعات، أو علم من العلوم، أو بما يسوقونه من المعاني الغريبة التي إذا ظفر بها الذهن ناله من ذلك ما ينال الظافر بالصيد، أو بما يقدمونه من مقدمات تكون كالأطناب لفسطاطه حتى يسهل على النفوس الغافلة قبوله وتلقيه.

- أن المؤولة التأويل الفاسد جمعوا محاذير عديدة، وجنوا جنايات عظيمة، وأتوا بالعجائب والمحالات في دلالات النصوص، وكان لتأويلهم الفاسد أعظم الأثر في تشتيت كلمة الدين، وهدم أصول الإسلام، وإيقاد جذوة الخلاف، ونشوء الفرق، ووقوع الأحداث الجسام بعد موته ﷺ بل وفي حياته، وهو الذي جنى على اليهود والنصارى فأفضى بهم إلى ما هم عليه من التفرق والاختلاف وفساد المعتقد، كما أنه جنى على المتكلمين أعظم الجناية وأورثهم الحيرة والشك وأوجب نفرة العلماء عنهم وتحذير العامة منهم، وشواهد ذلك فيما ذكرناه في ثنايا البحث واضحة في بيان المقصود. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

المصادر والمراجع

- **آراء الخوارج**؛ د.عمار الطالبي، نشر المكتب المصري الحديث، مصر.
- **إجابة السائل شرح بغية الأمل**؛ محمد بن إسماعيل الصنعاني، تحقيق: القاضي حسين السياغي، ود.حسن الأهدل، ط. الأولى ١٩٨٦م، مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- **الإحكام في أصول الأحكام**؛ الآمدي، تحقيق: عبدالمنعم إبراهيم، ط. الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، نشر مكتبة نزار مصطفى البار، مكة المكرمة.
- **إحياء علوم الدين**؛ أبو حامد الغزالي، وبذيله: **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار** للحافظ العراقي، نشر دار المعرفة ـ بيروت، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**؛ محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، المكتب الإسلامي ـ بيروت.
- **أساس التقديس**؛ فخر الدين الرازي، تحقيق د.أحمد حجازي السقا، ملتزم الطبع والنشر مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.
- **أصول البزدوي ـ كنز الوصول إلى معرفة الأصول**؛ علي بن محمد البزدوي الحنفي، نشر مطبعة جاويد بريس ـ كراتشي.
- **الأصول من الكافي**؛ محمد بن يعقوب الكليني، طهران ـ دار الكتب الإسلامية ١٣٨٨هـ.
- **الاعتصام**؛ إبراهيم بن موسى الشاطبي، دار المعرفة ـ بيروت. دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**؛ ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، المكتبة العصرية ـ بيروت.
- **البرهان في أصول الفقه**؛ أبو المعالي الجويني، تحقيق عبدالعظيم الديب، ط. الثانية ١٤٠٠هـ، دار الأنصار ـ القاهرة.
- **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية**؛ ابن تيمية، تحقيق ودراسة: د.موسى الدويش ط. الأولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مكتبة العلوم والحكم.
- **بهجة المجالس وأنس المجالس**؛ ابن عبدالبر، تحقيق: محمد الخولي، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

- **تاريخ بغداد**؛ الخطيب البغدادي، نشر دار الكتب العلمية - بيروت.
- **التأويل خطورته وآثاره**؛ بحث للدكتور: عمر الأشقر، نشر عبر الإنترنت، منتدى التوحيد في ١٣/٦/٢٠٠٥م.
- **تأويل مختلف الحديث**؛ ابن قتيبة، دار الكتاب العربي - بيروت، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- **تحريم النظر في كتب الكلام**؛ ابن قدامة المقدسي، تحقيق: عبدالرحمٰن دمشقية، ط. الأولى ١٩٩٠م، دار عالم الكتب - الرياض.
- **التفسير والمفسرون**؛ د.محمد حسين الذهبي، ط. الثانية ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م، دار الكتب الحديثة - مصر.
- **تلبيس إبليس**؛ عبدالرحمٰن بن الجوزي، عني بتصحيحه ونشره وعلق عليه: إدارة الطباعة المنيرية ١٣٦٨هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- **تهذيب اللغة**؛ أبو منصور الأزهري، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربي ١٩٦٧م.
- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**؛ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، ط. الثالثة ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.
- **جامع البيان في تفسير القرآن**؛ ابن جرير الطبري، بهامشه تفسير: غرائب القرآن للنيسابوري، ط. الثالثة بالأوفست ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- **الجامع الصحيح**؛ محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- **جامع بيان العلم وفضله**؛ ابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، ط. الرابعة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية.
- **جمهرة اللغة**؛ ابن دريد، طبعة بالأوفست عن الطبعة الأولى في مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر أباد ١٣٤٥هـ.
- **جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية**؛ د.محمد أحمد لوح، ط. الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، دار عفان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - الخبر.
- **جهد القريحة في تجريد النصيحة**؛ للسيوطي، ضمن: صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، للسيوطي أيضاً، تعليق: علي سامي النشار، دار الكتب العلمية - بيروت دون ذكر الطبعة وسنة النشر.

- **حليـة الأولياء وطبقات الأصفياء**؛ أبو نعيم الأصبهاني، ط. الرابعة ١٤٠٥هـ، دار الكتاب العربي - بيروت.
- **الخوارج**: **تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية وموقف الإسلام منها**؛ د.غالب عواجي، ط. الأولى ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- **دراسة عن الفرق في تاريخ المسلمين «الخوارج والشيعة»**؛ د.أحمد محمد جلي، ط. الثانية ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية.
- **درء تعارض العقل والنقل**؛ ابن تيمية، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض
- **ديوان الأدب**؛ إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق: أحمد مختار الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤هـ.
- **ذم الهوى**؛ أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: مصطفى عبدالواحد، ط. الأولى ١٣٨١هـ.
- **رسالة أضحوية في أمر المعاد**؛ ابن سينا، تحقيق: سليمان دنيا، دار الفكر العربي ١٣٦٨هـ، القاهرة.
- **سنن أبي داود**؛ أبو داود السجستاني، ومعه: **معالم السنن**، للخطابي، إعداد وتعليق: عزت الدعاس وعادل السيد، ط. الأولى ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، دار الحديث - بيروت.
- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**؛ أبو القاسم اللالكائي، تحقيق: د.أحمد سعد حمدان، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض.
- **شرح العقيدة الطحاوية**؛ علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق وتعليق وتخريج: د.عبدالله التركي وشعيب الأرناؤوط، ط. الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- **شرح مختصر الروضة**؛ نجم الدين بن الطوفي، تحقيق: د.عبدالله التركي، ط. الأولى ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- **الصحاح**؛ إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط. الثالثة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، دار العلم للملايين - بيروت.
- **صحيح مسلم**؛ الإمام مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، ط. الأولى ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة؛ ابن قيم الجوزية، تحقيق وتخريج: د.علي بن محمد الدخيل الله، النشرة الأولى ١٤٠٨هـ، دار العاصمة - الرياض.
- ضحى الإسلام، أحمد أمين، ط. الثامنة، مكتبة النهضة المصرية.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبدالباقي، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية.
- الفرق بين الفرق؛ عبدالقاهر البغدادي، ط. الثالثة ١٩٧٨م، دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة والاتصال؛ ابن رشد الحفيد، دراسة وتحقيق: د.محمد عمارة، ط. الثالثة ١٩٨٦م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت.
- فصوص الحكم؛ ابن عربي، ط. الثانية ١٩٦٦م، مطبعة الحلبي، ومعه: شرح القاشاني، وبهامشه: حاشية بالي أفندي.
- فصول من كتاب الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر السمعاني، تحقيق: محمد بن حسين الجيزاني، ط. الأولى ١٩٩٦م، مكتبة أضواء المنار - المدينة المنورة.
- في التصوف الإسلامي وتاريخه؛ رينولد نيكلسن، ترجمة أبي العلا عفيفي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة ١٩٥٦م - القاهرة.
- القائد إلى تصحيح العقائد؛ عبدالرحمٰن المعلمي، ضمن: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، ط. الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء - الرياض.
- قضية التأويل في الفكر الإسلامي؛ عبدالرحمٰن المراكبي، ط. الأولى، دار الطباعة المحمدية ١٤٠٧هـ.
- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر؛ محمد صديق خان، تحقيق: د.عاصم القريوتي، ط. الأولى ١٩٨٤م، عالم الكتب - بيروت.
- الكامل؛ محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٦هـ.
- لسان العرب؛ جمال الدين بن منظور، ط. الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م - دار صادر - بيروت.

- **لطائف المنن**؛ ابن عطاء السكندري، تحقيق: د.عبدالحليم، مطبعة حسان ـ القاهرة.
- **مبادئ الفلسفة**؛ أ. س رابوبرت، ترجمة: أحمد أمين، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٩٧٩م.
- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**؛ جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ط. الأولى ١٣٩٨هـ.
- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**؛ لابن قيم الجوزية، اختصره: محمد بن الموصلي، مكتبة الرياض الحديثة، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- **المذاهب الإسلامية**؛ محمد أبو زهرة، مكتبة الأداب ومطبعتها دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- **المستصفى من علم الأصول**؛ الغزالي، ومعه كتاب: **فواتح الرحموت**، للأنصاري، مكتبة المثنى بيروت ـ ودار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- **مسند الإمام أحمد بهامشه منتخب كنز العمال**، المكتب الإسلامي، ودار صادر ـ بيروت.
- **معاني القرآن**؛ الفراء، تحقيق النجار، ط. الحلبي ١٩٥٥م، القاهرة.
- **المعجم الفلسفي**؛ د.جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت، ودار الكتاب المصري ـ القاهرة، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- **معجم مقاييس اللغة**؛ ابن فارس، تحقيق وضبط: عبدالسلام هارون، ط. الثالثة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م، نشر مكتبة الخانجي بمصر.
- **المفردات في غريب القرآن**، الراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني. دار المعرفة ـ بيروت
- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**؛ أبو الحسن الأشعري، عني بتصحيحه: هلموت ريتر، ط. الثالثة، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- **المقايسات**؛ أبو حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، ط. الأولى مطبعة الرحمانية ١٩٢٩م ـ مصر.
- **الملل والنحل**؛ الشهرستاني، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ـ بيروت.
- **منهاج السنة النبوية**؛ ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- **نهاية الإقدام في علم الكلام**؛ محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، حرره وصححه: ألفرد جيوم، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان؛ ابن خلكان، تحقيق: د.إحسان عباس، دار الثقافة - بيروت، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.